

الْأَجُوبَةُ عَلَى مَسَائِلِ مِنْ فَنِّ الْكَلَامِ

تأليفُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ
أَحْمَدَ بْنِ مُبَارَكٍ السَّجَلَمَاسِيِّ

(ت 1156 هـ)

تحقيق

نزار حمادي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وحلى الله على بصرنا وسمو لنا محمد وآله وسلم

الحمد لله وحلى الله على منة ما بين يدي رب له علم من علم صرف
 واخره من فخرج صرف واجعل بين من له ذلك سلكا نالهم وبعده
 بقدر اننا يقضى اجزاء بيضاء فتشتمل على اربعة متعلقة
 يعلم انكلام ما ردت ان ادركه الجواب عن هذا ما فهم للعقل الفاضل
 وانظر ابعادهم بقا **السؤال الاول** متعلقه ارادة ونقصه
 ما قولكم في ارادة فانه ان استوى لشيء ومقابلته في انتم جميع
 بها كوجود زبرج وفيه بعض وجوده في غيره ايقن في جميع
 اخر شئ ذلك المرجح كذا له فيكون التسلسل وان لم يستوي بل في تلاتي الترتيب
 ونوع وجود الفعل وبطلان اختيار الزبرج هو كون ابعاد على تلاتي منه
 الفعل وانتم كذا انتم جميع احمد المتعلق بل في ذاتي لها وانتم ابعاد
 فيكون معرصة في جميع المقابل له انك بلا يعي تعلفها جميع المتكاتف
 لا يقال يمكن تعلفها بكل شيء لاذ انك وتعلفها بخلافه و-
 ومقابلته ما ينادي به لاند عرضي لاند نقول انك انك ان كان ايقنا
 نزع ما يقترن الي مرجح لان ما يتعلق معه انتم جميع تغني مصر مساوات
 المقابل في مقتضى فيقتضي الي غيره في الوضوع وانتم معرصة انتم جميع
 بلا مرجح بل انباء التصانع وان كل من زودا كان في انك وانك في انك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً.
وبعد، فقد أتانا بعض الأحابيب بطاقة تشتمل على أسئلة أربعة متعلقة بعلم الكلام، فأردت أن أذكر في الجواب عنها ما ظهر للعقل القاصر والنظر الفاتر.

فالسؤال الأول منها في الإرادة. ونصه:

❦ ما قولكم في الإرادة؟ فإنه إن استوى الشيء ومقابلته في الترجيح بها - كوجود زيد في وقت معين ووجوده في غيره - افتقرت إلى مرجح آخر، ثم ذلك المرجح كذلك، فيلزم التسلسل.

وإن لم يستويا لم يأت الترتيب، ولزم وجوب الفعل، وبطل الاختيار الذي هو كون الفاعل يأتى منه الفعل والترك؛ إذ الترجيح لأحد المتقابلين ذاتي لها، والذاتي لا يتخلف، فيلزم عدم صحة ترجيح المقابل لذاتها، فلا يعم تعلّقها بجميع الممكنات.

لا يقال: «يمكن تعلّقها بكل شيء لذاتها، وتعلّقها بخاص دون مقابلها لا ينافيه لأنه عرضي»، لأننا نقول: التعلّق الخاص:

- إِنْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا لَزِمَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى مُرَجِّحٍ؛ لِأَنَّ مَا يُتَعَقَّلُ مَعَهُ التَّرْجِيحُ تَبَقَّى مَعَهُ مُسَاوَاةُ الْمُقَابِلِ فِي الْإِمْكَانِ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْوُقُوعِ، وَإِلَّا لَزِمَ صِحَّةُ التَّرْجِيحِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَسَدُّ بَابِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ.

- وَإِنْ كَانَ لُزُومِيًّا كَانَ ذَاتِيًّا، وَنَاقِي إِمْكَانُ التَّعَلُّقِ إِمْكَانُ التَّعَلُّقِ بِمُقَابِلِهِ دُونَهُ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الذَّاتِي لَا يَخْتَلِفُ، لَا بِذَاتِيٍّ وَلَا بِعَارِضٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَنْتَفِي عُمُومُ التَّعَلُّقِ لِذَاتِهَا، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ تَسَاوِيِ الْمُمَكِّنَاتِ فِي الْأَمْرِ النَّفْسِيِّ وَهُوَ إِمْكَانُ التَّعَلُّقِ بِكُلِّ مِنْهَا، كَمَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْإِخْتِيَارِ الَّذِي هُوَ إِمْكَانُ التَّرْكِ وَالْفِعْلِ لِلْمُرِيدِ. ❀ انتهى بحروفه.

وَالْجَوَابُ، وَبِاللَّهِ الْإِسْتِعَانَةُ: إِنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَصْلًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى كَرِيمِ عِلْمِكُمْ - لَهَا تَعَلُّقَانِ: صَلَاحِيٌّ، وَتَنْجِيزِيٌّ؛ فَبِالْصَّلَاحِيِّ يَثْبُتُ الْإِخْتِيَارُ، وَبِالتَّنْجِيزِيِّ يَثْبُتُ التَّرْجِيحُ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسِيًّا فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ أَفْرَادِ الصَّلَاحِيِّ الَّذِي هُوَ نَفْسِيٌّ، فَلَا تَسْلُسُلَ.

فَقَدْ ثَبَتَ بِحَمْدِ اللَّهِ الْإِخْتِيَارُ لِأَجْلِ الصَّلَاحِيِّ، وَثَبَتَ التَّرْجِيحُ لِأَجْلِ التَّنْجِيزِيِّ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِرَادَةَ نَسَبَتْهَا إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ، فَثَبَتَ الْإِخْتِيَارُ.

وَلَيْسَتْ نِسَبَتُهَا إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ؛ لِأَجْلِ التَّنْجِيزِيِّ، فَفَارَقَتْ الْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي نُسَبَتْهَا إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ، وَانْدَفَعَ السُّؤَالُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ لَمَّا كَانَتْ نُسَبَتُهُمَا إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ

عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ لَمْ يَتَأَتَّ التَّخْصِصُ بِهِمَا، فَاحْتِجَ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى يَكُونُ بِهَا التَّخْصِصُ، وَهِيَ الَّتِي نُسَمِّيها إِرَادَةً، وَحِينَئِذٍ يَسْأَلُ السَّائِلُ فَيَقُولُ: «إِنْ عَمَّتْ نِسْبَةُ الْإِرَادَةِ سَائِرَ الْمُمَكِّنَاتِ عَادَ الْإِشْكَالُ، وَاحْتِجَ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَإِنْ خَصَّتْ نِسْبَتَهَا بَعْضَ دُونَ الْبَعْضِ بَطَلَ الْإِخْتِيَارُ». وَلَعَلَّ مَا فِي السُّؤَالِ مَأْخُذٌ مِنْهُ.

وَالْجَوَابُ الْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّ التَّخْصِصَ وَصَفُ نَفْسِيٍّ لِلْإِرَادَةِ، فَبَعْدَ عُمُومِ نِسْبَتِهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ وَصَفُ نَفْسِيٍّ لَهَا، وَكُلُّ مَا هُوَ وَصَفُ نَفْسِيٍّ لَا يَعْلَلُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُرَحِّجٍ⁽¹⁾.

وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ نَفْسِيٌّ لَهَا أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي أُخَوِّجَنَا إِلَى إِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ وَعَدِّهَا صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ إِنَّمَا نَشَأُ مِنْ أَجْلِ التَّخْصِصِ، حَيْثُ شَاهَدْنَا وَقُوعَ بَعْضِ الْمُتَقَابِلَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَمُشَاهَدَةَ ذَلِكَ الْوُقُوعِ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ ثُبُوتَ التَّخْصِصِ لِلْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ سُبْحَانَهُ، حَتَّى أَنَّهُ لَوْ أُمِكنَ ثُبُوتُهُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ

(1) قَالَ الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ بْنِ التِّلِيسَانِيِّ: «لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «لَمْ تَعْلَقَتْ الْإِرَادَةُ بِإِحْدَاثِ الْعَالَمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَعِينِ وَلَمْ تَعْلَقْ إِرَادَتُهُ بِإِحْدَاثِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْقَاتِ؟»، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ لِعَيْنِهَا وَمَاهِيَّتُهَا الْخُصُوصَةُ اقْتَضَتْ التَّعْلُقَ بِإِحْدَاثِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَصِفَاتُ أَنْفُسِ الْمَاهِيَّاتِ لَا تَعْلَلُ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَبْطُلُ عُمُومُ تَعْلُقِ الْإِرَادَةِ، وَمِنْ مَذْهَبِكُمْ أَنَّ إِرَادَةَ الْبَارِي تَعَالَى وَسَائِرَ صِفَاتِهِ عَامَّةٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِصِهَا بِبَعْضٍ مَا يَصِحُّ أَنْ تَعْلُقَ بِهِ افْتِقَارُهَا إِلَى مُخْصِصٍ، وَتَعْلُقُ الْمُخْصِصِ بِصِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى مُحَالٌ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى جَوَازِهِ.

قُلْنَا: لِلْإِرَادَةِ تَعْلُقَانِ: أَحَدُهُمَا عَامٌّ: وَهُوَ صَحَّةُ أَنْ يَخْصَّصَ بِهَا كُلُّ مُمَكِّنٍ. وَتَعْلُقٌ خَاصٌّ أَيْضًا لِنَفْسِهَا: وَهُوَ تَخْصِصُ كُلِّ مُمَكِّنٍ بِهَا بِالْحَالِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ مِنْ ثُبُوتٍ أَوْ عَدَمٍ، وَإِنْ صَحَّ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِهِ لَوْ أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: 13].

لَمْ تَكُنْ لَنَا دَاعِيَةً إِلَى إِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ، لَكِنَّهُ لَمَّا اسْتَحَالَ ذَلِكَ وَجَبَ ثُبُوتُ صِفَةٍ يَكُونُ بِهَا التَّخْصِصُ، وَهِيَ الَّتِي سَمَّيْنَاهَا إِرَادَةً، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ التَّخْصِصُ هُوَ سِرَّهَا وَوَصَفَهَا النَّفْسِيَّ لَكَانَ ثُبُوتُهَا عَلَى خِلَافِ مَا أَفْضَى إِلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَذَلِكَ فَسَادٌ لَطَرْدِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَاسْتَلْزَمَهُ بَاطِلٌ، فَتَقْيِضُهُ - وَهُوَ كَوْنُهُ نَفْسِيًّا لَهَا - وَاجِبٌ.

وَإِذَا كَانَ نَفْسِيًّا سَقَطَ السُّؤَالُ؛ إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ عُمُومِ نِسْبَةِ الْإِرَادَةِ وَوُقُوعِ التَّخْصِصِ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَوَتْ نِسْبَتُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّخْصِصَ - الَّذِي هُوَ وَصْفٌ نَفْسِيٌّ لَهَا - لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْئِيٌّ كَتَّخْصِصِ زَيْدٍ الْخَاصِّ بِوُجُودِهِ الْخَاصِّ فِي وَقْتِهِ الْخَاصِّ وَمَكَانِهِ الْخَاصِّ مَعَ لَوْنِهِ الْخَاصِّ وَمَقْدَارِهِ الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ نَفْسِيًّا لِلْإِرَادَةِ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِدُونِهِ، بَلْ أُخِذَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ كُلِّيٌّ صَادِقٌ عَلَى سَائِرِ التَّخْصِصَاتِ الْجُزْئِيَّةِ صِدْقَ الْكُلِّيِّ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ. فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّخْصِصَ الْكُلِّيَّ وَصَفٌ نَفْسِيٌّ لَهَا، وَالْكُلِّيُّ نِسْبَتُهُ إِلَى الْجُزْئِيَّاتِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ، فَلِذَلِكَ عَمَّتْ نِسْبَتُهَا، لَكِنْ بِالتَّخْصِصِ لَا بغيرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْعُمُومُ فِي النِّسْبَةِ مَعَ التَّخْصِصِ مُتَنَافِيَانِ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ طَرَفٍ عَلَى آخَرٍ، وَعُمُومُ النِّسْبَةِ يَقْتَضِي اسْتِوَاءَ الْأَطْرَافِ.

قُلْتُ: لَا نُسْلِمُهُ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَ الْأَطْرَافِ - الَّذِي اقْتَضَاهُ عُمُومُ النِّسْبَةِ - هُوَ مِنْ أَوْصَافِ التَّخْصِصِ، فَكَيْفَ يَنَافِيهِ؟!

وَبِالْجُمْلَةِ، فَتَرْجِيحُ طَرَفٍ عَلَى آخَرٍ هُوَ الَّذِي عَمَّتْ نِسْبَتُهُ سَائِرَ الْمُتَقَابِلَاتِ،
لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا عَمَّتْ نِسْبَتُهُ كَمَا زَعَمْتَ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْ
الْمُتَقَابِلَاتِ إِلَّا الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ، وَحِينَئِذٍ فَذَلِكَ الْوَاقِعُ مِنْهَا لَا جَائِزَ أَنْ
يَكُونَ بِالتَّخْصِصِ الْكُلِّيِّ، لِأَنَّهُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّاتِ؛
ضَرُورَةً أَنَّ الْأَعْمَ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِأَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِالتَّخْصِصِ
الْجُزْئِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ كَمَا سَبَقَ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّلُ، وَكُلُّ مَا
يَتَعَلَّلُ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى وَاسِطَةٍ، فَيَعُودُ السُّؤَالُ.

قُلْتُ: نَخْتَارُ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِالْجُزْئِيِّ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّلُ، وَلَا يَعُودُ السُّؤَالُ؛ لِأَنَّ تَعَلُّلَهُ إِنَّمَا
هُوَ بِالْكُلِّيِّ، وَالْكُلِّيُّ نَفْسِيٌّ لَهُ، كَمَا أَنَّهُ نَفْسِيٌّ لِلْإِرَادَةِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ
أَنَّ الْجُزْئِيَّ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْكُلِّيِّ مَعَ زِيَادَةِ الْخُصُوصِيَّاتِ، فَبِالْكُلِّيِّ الَّذِي
اشْتَمَلَ عَلَيْهِ يَحْصُلُ ذَلِكَ الْوَاقِعُ، فَالْحَصُولُ الْمَنْسُوبُ إِلَى هَذَا الْجُزْئِيِّ مَعْلُومٌ
بِالْكُلِّيِّ الَّذِي فِيهِ، وَثُبُوتُ الْكُلِّيِّ لَهُ - أَيُّ الْجُزْئِيِّ - لَا يَعْلَلُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ
حَقِيقَتِهِ، فَهُوَ ذَاتِيٌّ، وَالذَّاتِيُّ لَا يَتَعَلَّلُ.

وَهَذَا كَمَا نَقُولُ فِي قَبُولِ الْعِلْمِ لِلْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ لَهُ بِوَاسِطَةِ النَّاطِقِ الَّذِي
فِيهِ، وَثُبُوتُ النَّاطِقِ لَهُ لَا يَتَعَلَّلُ لِأَنَّهُ ذَاتِيٌّ، وَكَمَا نَقُولُ: الْجِسْمِيَّةُ ثَبُوتٌ لِلْإِنْسَانِ
بِوَاسِطَةِ أَنَّهُ حَيَوَانٌ، وَثُبُوتُ الْحَيَوَانِ لَهُ لَا يَتَعَلَّلُ لِأَنَّهُ أَيْضًا ذَاتِيٌّ وَإِنْ كَانَ أَعْمَمَ.

فَكَذَلِكَ هَذَا التَّخْصِصُ الْكُلِّيُّ هُوَ ذَاتِيٌّ لِلتَّخْصِصِ الْجُزْئِيِّ، وَبِسَبَبِهِ تَحْصُلُ التَّخْصِصَاتُ الْخَارِجِيَّةُ بِالْجُزْئِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجُزْئِيُّ نَفْسِيًّا لِلْإِرَادَةِ. وَنَحْتَارُ أَنَّهُ وَقَعَ بِالْكُلِّيِّ، وَقَوْلُكُمْ: «الْكُلِّيُّ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّاتِ» يُفِيدُ لَوْ أَخَذْنَا الْكُلِّيَّ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ مُجَرَّدًا عَنْ سَائِرِ الْخُصُوصِيَّاتِ، أَمَّا حَيْثُ أَخَذْنَاهُ مِنْ حَيْثُ جَوَازُ وُجُودِهِ فِي ضَمَنِ الْخُصُوصِيَّاتِ فَلَا.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِذَا أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ كَانَ هُوَ عَيْنَ الْجُزْئِيِّ، وَالْجُزْئِيُّ لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ، فَيَلْزِمُ أَنَّ الْكُلِّيَّ لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ. قُلْتُمْ: إِنَّمَا يَلْزِمُ لَوْ أَخَذَ بِشَرْطِ انْخِلَاطِ بِالْخُصُوصِيَّاتِ، وَنَحْنُ أَخَذْنَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُطْلَقٌ مُجَامِعٌ لِلْخُصُوصِيَّاتِ وَلِعَدَمِهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَكَ أَنَّ تَنْزِيلَهَا عَلَى أَقْسَامِ الْمَاهِيَّةِ ⁽¹⁾ الثَّلَاثَةِ: الْمُطْلَقَةِ ⁽²⁾، وَالْمُجَرَّدَةِ ⁽³⁾، وَالْمَخْلُوطَةِ ⁽⁴⁾. فَإِنْ أَخَذَ مِنْ حَيْثُ تَجَرُّدُهُ عَنِ الْخُصُوصِيَّاتِ كَانَ مَاهِيَّةً مُجَرَّدَةً، وَهَذَا لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ لِلْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مَا أَفْضَى بِهِ الدَّلِيلُ.

(1) مَاهِيَّةُ الشَّيْءِ: مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ. (شرح المقاصد، ج 1/ص 96)

(2) الْمَاهِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ يُقَالُ لَهَا: الْمَاهِيَّةُ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ. وَهِيَ مُغَايِرَةٌ لِجَمِيعِ عَوَارِضِهَا الْأَلْزِمَةِ وَالْمُفَارِقَةِ؛ ضَرُورَةً تَغَايُرِ

الْمَعْرُوضِ وَالْعَارِضِ. (راجع شرح المقاصد، ج 1/ص 96 - 97)

(3) الْمَاهِيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ: هِيَ الْمَأْخُودَةُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُقَارَنَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَوَارِضِ، وَتُسَمَّى الْمَاهِيَّةُ بِشَرْطِ لَا شَيْءٍ. (شرح

المقاصد، ج 1/ص 99)

(4) الْمَاهِيَّةُ الْمَخْلُوطَةُ: هِيَ الْمَأْخُودَةُ بِشَرْطِ شَيْءٍ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو مِنْ أَفْرَادِ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ. (شرح المقاصد، ج 1/ص 98)

وَأِنْ أُخِذَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَخْلُوطٌ بِالْخُصُوصِيَّاتِ كَانَ مَاهِيَةً مَخْلُوطَةً، وَهَذَا لَيْسَ بِنَفْسِيٍّ، وَهُوَ الْجُزْئِيُّ السَّابِقُ.

وَأِنْ أُخِذَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُطْلَقٌ لَا يَتَقَيَّدُ بِتَجْرِيدٍ وَلَا خَلَطٍ فَهَذَا نَفْسِيٌّ، وَهُوَ وَأِنْ كَانَ لَا يُشْعَرُ بِالْخُصُوصِيَّاتِ جَزْماً فَهُوَ لَا يُنَافِيهَا حَتْماً، فَيَصِحُّ اسْتِنَادُ الْوُقُوعِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ.

نَخْرُجُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِرَادَةَ يَثْبُتُ لَهَا:

- التَّخْصِصُ الْكُلِّيُّ، وَبِهِ يَثْبُتُ الْإِخْتِيَارُ.

- وَالتَّخْصِصُ الْجُزْئِيُّ، وَبِهِ يَثْبُتُ التَّرْجِيحُ وَتَخْتَلِفُ نِسْبَتُهَا إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ.

وَأَنَّ عُمُومَ النِّسْبَةِ لَا يُنَافِي التَّرْجِيحَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُرَجِّحٍ آخَرَ، وَأَنَّ

اِخْتِلَافَ نِسْبَةِ الْإِرَادَةِ إِلَى الْمُمَكِّنَاتِ لَا يُنَافِي الْإِخْتِيَارَ.

وَمَنْشَأُ الْإِشْكَالِ تَوَهُّمُ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا تَعَلُّقٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ فُرِضَ

عَمَّاً احْتِجْنَا إِلَى مُرَجِّحٍ، وَإِنْ فُرِضَ خَاصّاً انْتَفَى الْإِخْتِيَارُ، وَهُوَ غَلَطٌ مُحْضٌ كَمَا

سَبَقَ بَيَّانُهُ.

وَحَيْثُ فَرَعْنَا مِمَّا ظَهَرَ لِعَقْلِنَا الْقَاصِرِ وَنَظَرْنَا الْفَاتِرَ، فَلَنَذْكُرَ مَا لِلْأَلَمَةِ الْأَعْلَامِ

نُجُومَ الدُّنْيَا وَمَصَابِيحَ الظَّلَامِ، فَأَقُولُ:

قَالَ⁽¹⁾ فِي «الْمَعَالِمِ»: «فَإِنْ قَالُوا: كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِلْإِيحَادِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ صَالِحَةٌ لِلتَّخْصِصِ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، فَإِنْ افْتَقَرَتِ الْقُدْرَةُ إِلَى مُحْصَصٍ، فَلْتَفْتَقِرِ الْإِرَادَةُ إِلَى مُحْصَصٍ زَائِدٍ. فَنَقُولُ: الْمَفْهُومُ مِنْ كَوْنِهِ مُحْصَصًا مُغَايِرٌ لِلْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ مُؤَثِّرًا، فَوَجَبَ التَّغَايُرُ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ»⁽²⁾.

قَالَ «الْفَهْرِيُّ»⁽³⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَرْحِهِ: «يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَ مَفْهُومِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لَا يَدْفَعُ الْإِشْكَالَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا أَثَبْتُمُ الْإِرَادَةَ صِفَةً زَائِدَةً مِنْ أَجْلِ صَالِحِيَّةِ الْقُدْرَةِ، بِاعْتِبَارِهَا تَخْصِصَ مَا تَخْصِصُ بِالْوُقُوعِ، وَإِلَّا لَكَانَ تَرْجِيحًا لِلْمُمْكِنِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، فَإِذَا أَثَبْتُمُ الْإِرَادَةَ عَامَةً التَّعَلُّقِ كَانَتْ نِسْبَتَهَا إِلَى مَا وَجَدَ وَإِلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ نِسْبَةً وَاحِدَةً، فَتَفْتَقِرُ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَالْقَوْلُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ كَالْقَوْلِ فِي الْإِرَادَةِ، وَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ أَثَرُ الْقُدْرَةِ الْوُقُوعَ، وَأَثَرُ الْإِرَادَةِ التَّخْصِصَ، وَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مُرِيدٍ قَادِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ قَادِرٍ مُرِيدًا، فَقَدْ تَبَيَّنَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِذَا كَانَتِ الْإِرَادَةُ مِنْ صِفَةٍ نَفْسِهَا التَّخْصِصُ فَلَا يُقَالَ: لَمْ خَصَّصْتَ؟؛ فَإِنَّ صِفَاتِ النَّفْسِ لَا تَعْلَلُ، كَمَا لَا يُقَالَ: لَمْ كَانَ الْعِلْمُ كَاشِفًا؟.

(1) أي: الإمام نغز الدين الرازي (ت606هـ) رحمه الله.

(2) معالم أصول الدين للفخر الرازي (ص268) ضمن شرح ابن التلمساني الفهري.

(3) وهو الشيخ شرف الدين ابن التلمساني (ت658هـ) رحمه الله.

وَكَمَا خَصَّصَتْ بَعْضَ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْوُقُوعِ خَصَّصَتْ بَعْضَهَا بِعَدَمِ الْوُقُوعِ، فَإِنَّ
الْإِرَادَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

لَكِنْ يَبْقَى أَنْ يُقَالَ: فَلِمَ اخْتُصَّ هَذَا بِالْوُجُودِ وَهَذَا بِالْعَدَمِ مَعَ اسْتِوَاءِ
النِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا؟ وَهَلَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ؟
قُلْنَا: هَذَا مِنْ سِرِّ الْقَدَرِ، وَهُوَ مَوْقِفٌ عَقْلِي⁽¹⁾. انتهى.

وَقَوْلُهُ: «كُلُّ مُرِيدٍ قَادِرٌ وَلَا عَكْسَ» مَبْنِيٌّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَا نُسِبَ
لِلشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ،
وَالْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِهِ، فَتَكُونُ الْقُدْرَةُ أَعَمَّ. نُسِبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ بَعْضُ قَدَمَاءِ
الْأَشَاعِرَةِ⁽²⁾، وَقَدْ أَفْرَدَ مَقَالَاتِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْاِعْتِقَادَاتِ فِي مَجْلَدٍ،
وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ:

«وَكَانَ - أَيُّ الْأَشْعَرِيِّ - يَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ خِلَافَ مَا عَلِمَ،
وَيَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمَ. وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَا عَلِمَ
أَنَّهُ لَا يَكُونُ. وَكَانَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ كَوْنَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَانَ
مُقْصِرًا عَنْ بُلُوغِ مُرَادِهِ، وَالتَّقْصِيرُ عَنْ بُلُوغِ الْمُرَادِ عَجْزٌ وَنَقْصٌ، فَأَمَّا إِذَا قَدَرَ
عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ رُجُوعٌ نَقْصٍ إِلَى ذَاتِهِ لِأَنَّ انْتِفَاءَ
الْمُقْدُورِ مَعَ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَيْهِ لَا يُوجِبُ نَقْصًا لِلْقَادِرِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ أَنْ

(1) شرح معالم أصول الدين لابن التليساني (ص 268 - 269)

(2) وهو الإمام أبو بكر ابن فورك (ت 406 هـ) رحمه الله.

يَكُونُ مُخْتَرَعًا لِغَيْرِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ انْتِفَاءُ الْمُرَادِ لِأَنَّ انْتِفَاءَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ الْإِرَادَةُ بِكَوْنِهِ دَلَالَةً عَلَى نَقْصِ بَذَاتِ الْمُرِيدِ وَآفَةٍ تَرْجِعُ إِلَيْهِ»⁽¹⁾. انتهى.

قُلْتُ: اعتُبرَ في الإرادة التَّجْزِيَّةِ، وفي القدرة الصَّلَاحِيَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ. وَهَذَا يَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ شَيْخِ الشُّيُوخِ⁽²⁾ فِي حَوَاشِي الْكُبْرَى⁽³⁾ عَلَى «الْفَهْرِيِّ» فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ⁽⁴⁾ فِي «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا لِأَصْحَابِنَا فِي الْإِرَادَةِ، وَمَقَالَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِيهَا، وَاسْتِدْلَالَ الْأَصْحَابِ، مَا نَصُّهُ: «وَقَدْ تَوَرَّدَ هَاهُنَا إِشْكَالَاتٌ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّ نِسْبَةَ الْإِرَادَةِ إِلَى الْفِعْلِ وَالتَّركِ وَإِلَى جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ عَلَى السَّوَاءِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَجُزْ تَعَلُّقُهَا بِالطَّرَفِ الْآخِرِ وَفِي الْوَقْتِ الْآخِرِ لَزِمَ نَفْيُ الْقُدْرَةِ وَالِاخْتِيَارِ، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى السَّوَاءِ فَتَعَلُّقُهَا بِالْفِعْلِ دُونَ التَّركِ وَفِي هَذَا الْوَقْتِ دُونَ غَيْرِهِ يَفْتَقِرُ إِلَى مُرَجِّحٍ مُخَصَّصٍ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمُمَكِّنِ بِلاَ مُرَجِّحٍ كَمَا ذَكَرْتُمْ، وَحِينَئِذٍ فَيَلْزِمُ التَّسْلُسُ⁽⁵⁾.

(1) مجرد مقالات الأشعري للإمام ابن فورك (ص 70 - 71)

(2) أي: الإمام الحسن بن مسعود اليوسي.

(3) قال اليوسي على عبارة ابن التلمساني: «قَوْلُهُ أَوَّلًا: لَيْسَ كُلُّ قَادِرٍ مُرِيدًا، يَقْتَضِي صِحَّةَ الْقَادِرِيَّةِ بِدُونِ الْمُرِيدِيَّةِ، حَتَّى إِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْفَاعِلِ بِالْعِلَّةِ أَوْ الطَّبْعِ أَنَّهُ قَادِرٌ، وَهُوَ يَنَاقِي قَوْلَهُمُ: الْقَادِرُ: هُوَ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالتَّركُ. فَالْفَهْرِيُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِكَوْنِ الْقَادِرِ أَعَمَّ مُطْلَقًا صِدْقَةً عَلَى الْعِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ، وَحِينَئِذٍ كَوْنُهُ أَعَمَّ غَيْرَ مَفْهُومٍ. (حاشية اليوسي

على شرح الكبير للإمام السنوسي، ج 2/ص 202 - 203)

(4) أي: العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله.

(5) في النص المطبوع: فيلزم تسلسل الإرادات. (شرح المقاصد، ج 2/ص 94)

وَالْجَوَابُ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُرَادِ لِذَاتِهَا مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى مُرَجِّحٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ شَأْنُهَا التَّرْجِيحُ وَالتَّخْصِصُ لِلْمَسَاوِي، بَلْ وَلِلْمَرْجُوحِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ وُجُودِ الْمُمْكِنِ بَلَا مُوجِدٍ وَتَرْجِيهِ بَلَا مُرَجِّحٍ فِي شَيْءٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَعَ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِالْفِعْلِ لَا يَبْقَى التَّمَكُّنُ مِنَ التَّركِ وَيَنْتَفِي الْإِخْتِيَارُ.

قُلْنَا: قَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الْوُجُوبَ الْإِخْتِيَارِيَّ هُوَ مُحْضُ الْإِخْتِيَارِ⁽¹⁾.
انتهى.

يَعْنِي لِأَنَّهُ جَائِزٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، فَاخْتِيرَ وَقُوعُهُ، فَوَجِبَ وَقُوعُهُ وَجُوبًا عَرْضِيًّا بِحَسَبِ الْإِخْتِيَارِ، فَهَذَا الْوُجُوبُ الْعَرْضِيُّ لَا يَنَافِي الْإِخْتِيَارَ، بَلْ يُحَقِّقُهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ بِسَبَبِهِ.

وَمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ هُوَ أَنَّ التَّخْصِصَ نَفْسِيَّ لِلْإِرَادَةِ، فَلَا تَفْتَقِرُ إِلَى مُرَجِّحٍ، وَتَمَامُ بَيَانِهِ فِيمَا سَبَقَ لَنَا.

إِذَا فَهِمْتَ هَذَا، فَلنَرْجِعْ إِلَى مَا فِي السُّؤَالِ لِنُنْشِئَهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، فنَقُولُ: قَوْلُهُ: «إِنَّ الْإِرَادَةَ إِنْ اسْتَوَى الشَّيْءُ وَمُقَابِلُهُ فِي التَّرْجِيحِ بِهَا افْتَقَرَتْ إِلَى مُرَجِّحٍ وَتَسْلَسَلْ»، أَقُولُ:

- أَمَّا أَوَّلًا: إِنَّمَا يَلْزَمُ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْإِرَادَةِ إِلَّا التَّعَلُّقُ الْعَامُّ الْكُلِّيُّ، أَمَّا حَيْثُ كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ خَاصٌّ تَنْجِيزِيٌّ فَإِنَّهَا لَا تَفْتَقِرُ.

(1) (شرح المقاصد، ج 2/ص 94 - 95)

- وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَوْ سَلَّمْنَا افْتِقَارَهَا إِلَى مُرَجِّحٍ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ لُزُومَ التَّسْلُسِ لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِ السَّلْسِلَةِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَإِنَّ الْإِرَادَةَ بِسَبَبِ مَا لَهَا مِنَ التَّعَلُّقِ الصَّلَاحِيِّ عَمَّتْ نِسْبَتَهَا، فَاحْتِجَ إِلَى مُرَجِّحٍ وَهُوَ التَّعَلُّقُ التَّجْزِئِيُّ، ثُمَّ هُوَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُرَجِّحٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ التَّخْصِصِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ نَفْسِيٌّ لَهُ وَنَفْسِيٌّ لِلْإِرَادَةِ، فَيَنْقَطِعُ التَّسْلُسُ.

- وَأَمَّا ثَالِثًا: فَالتَّعْيِيرُ بِالْإِفْتِقَارِ مُضَافًا إِلَى الْإِرَادَةِ فِي قَوْلِهِ: «افْتَقَرْتُ الْإِرَادَةَ» لَا يَخْفَى مَا فِيهِ - وَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا لِمَا فِي عِبَارَةِ الْقَوْمِ - لِأَنَّ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُرَجِّحِ هُوَ أَطْرَافُ الْمُتَقَابِلَاتِ السِّتِّ⁽¹⁾ لَا الْإِرَادَةَ، كَمَا تَسَاحَوْا فِي قَوْلِهِمْ: «افْتَقَرَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى يَكُونُ بِهَا التَّخْصِصُ»، فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لَا يَفْتَقِرَانِ إِلَى ذَلِكَ قَطُّ، فَإِنَّهُمَا لَيْسَا بِمُحَادِثَيْنِ حَتَّى يَحْتَاجَا إِلَى مُخْصَصٍ، بَلِ الَّذِي يَفْتَقِرُ هُوَ أَطْرَافُ الْمُتَقَابِلَاتِ السِّتِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِيا لَمْ يَتَأَتَّ التَّرْكُ، وَلَزِمَ وَجُوبُ الْفِعْلِ، وَبَطَلَ الْإِخْتِيَارُ» إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ:

(1) وهي المجموعة في قول الشيخ القصار الغرناطي:

وَجُودُنَا وَالْعَدَمُ الصِّفَاتُ
كَذَا الْمَقَادِيرُ رَوَى الثَّقَاتُ

الْمُمَكِّنَاتُ الْمُتَقَابِلَاتُ
أَزْمَنَةُ أَمَكْنَةِ جِهَاتُ

- أَمَّا أَوَّلًا: إِنَّمَا يَلْزَمُ مَا ذُكِرَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا إِلَّا تَعَلُّقٌ وَاحِدٌ خَاصٌّ، أَمَّا حَيْثُ كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ عَامٌّ تَعَيَّنَ قَطْعًا إِمْكَانُ تَأْتِي التَّركِ، وَانْتَفَى وَجُوبُ الفِعْلِ، وَتَحَقَّقَ الاختِيَارُ.

- وَأَمَّا ثَانِيًا: فَقَوْلُهُ فِي بَيَانِ اللّازِمِ السَّابِقِ: «إِذِ التَّرْجِيحُ لِأَحَدِ الْمُتَقَابِلَيْنِ ذَاتِي لَهَا، وَالْأَمْرُ الذَّاتِيُّ لَا يَخْتَلَفُ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ صِحَّةِ تَرْجِيحِ الْمُقَابِلِ لِذَاتِهَا فَلَا يَعُمُّ تَعَلُّقُهَا جَمِيعَ الْمُمَكِّنَاتِ»، يُقَالُ عَلَيْهِ: مَا تَعْنِي بِالتَّرْجِيحِ الَّذِي جَعَلْتَهُ نَفْسِيًّا؟ الْخَاصَّ أَوِ الْعَامَّ؟

* فَإِنْ عَنَيْتَ الْأَوَّلَ فَهُوَ مُسَلَّمٌ، وَحِينَئِذٍ فَذَلِكَ اللّازِمُ الَّذِي فَرَعَتْهُ عَلَيْهِ لَا يَلَامُهُ، بَلْ نَقِضُهُ هُوَ الَّذِي يَلَامُهُ وَهُوَ صِحَّةُ تَرْجِيحِ الْمُقَابِلِ وَعُمُومُ تَعَلُّقِهَا بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ.

* وَإِنْ عَنَيْتَ الثَّانِيَّ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ نَفْسِيٌّ؛ ضَرُورَةٌ تَعَقُّلِ الْإِرَادَةِ بِدُونِهِ، فَإِنَّ تَخْصِيصَ زَيْدٍ الْخَاصِّ بِوُجُودِهِ الْخَاصِّ فِي وَقْتِهِ الْخَاصِّ وَمَكَانِهِ الْخَاصِّ وَهَكَذَا لَا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ تَخْصِيصُ عَمْرِى وَمِثْلُهُ تَخْصِيصُ بَكْرِى، وَتَخْصِيصُ مَا فِي الشَّجَرِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَخْصِيصُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَخْصِيصُ مَا تَحْتَ الثَّرَى بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهَا عَلَيْهِ هُوَ مُطْلَقُ التَّخْصِيصِ الصَّادِقِ بِهَذِهِ الْأَفْرَادِ وَبِغَيْرِهَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالصَّلَاحِيَّ، وَبِالْعَامِّ وَبِالْكُلِّيِّ.

وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الصُّغَرَى مِنْ تَسْمِيَةِ التَّنْجِيزِيِّ الْقَدِيمِ لِلْإِرَادَةِ
نَفْسِيًّا فَتَسَاحُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ لَازِمٍ بَدِيهِيٍّ نَفْسِيًّا، وَهُوَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ لَهُمْ
فِي النَّفْسِيِّ، وَالْإِحْتِمَالُ الْآخَرُ أَنَّ النَّفْسِيَّ لَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّوَاظِمِ الْبَدِيهِيَّةِ،
وَالْإِحْتِمَالَانِ ذَكَرُوهُمَا فِي قَوْلِ الشَّيْخِ «الْأَشْعَرِيِّ»: إِنَّ التَّلْعُقَ وَصَفُ نَفْسِيٍّ.

فَخَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّكُمْ إِنْ عَنِتُمْ بِالنَّفْسِيِّ التَّلْعُقِ الْعَامِّ فَالْمَلْزُومُ مُسَلِّمٌ
وَاللَّازِمُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَإِنْ عَنِتُّمُ الْخَاصَّ فَالْمَلْزُومُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ وَاللَّازِمُ مُسَلِّمٌ، وَلَا
يَصِحُّ الدَّلِيلُ إِلَّا إِذَا سَلِمَ مَلْزُومُهُ وَلَا زَمُّهُ مَعًا.

قَوْلُهُ: «لَا يُقَالُ: يُمَكِّنُ تَعَلُّقَهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لِذَاتِهَا، وَتَعَلُّقُهَا بِخَاصٍّ دُونَ مُقَابِلِهِ
لَا يَنَافِيهِ لِأَنَّهُ عَرَضِيٌّ، لِأَنَّا نَقُولُ: التَّلْعُقُ الْخَاصُّ إِنْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا لَزِمَ الْإِفْتِقَارُ
إِلَى مُرَجِّحٍ لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ مَعَهُ التَّرْجِيحُ تَبْقَى مَعَهُ مُسَاوَاةُ الْمُقَابِلِ فِي الْإِمْكَانِ
فَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْوُقُوعِ، وَإِلَّا لَزِمَ صِحَّةُ التَّرْجِيحِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَهُوَ سَدُّ بَابِ
إِثْبَاتِ الصَّانِعِ».

أَقُولُ: مَا تَعْنُونَ بِالْمُرَجِّحِ فِي قَوْلِكُمْ: «لَزِمَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى مُرَجِّحٍ» التَّلْعُقُ الْعَامُّ أَوْ

غَيْرُهُ؟

فَإِنْ عَنِتُّمُ الْأَوَّلَ حَتَّى يَكُونَ التَّلْعُقُ الْخَاصُّ لَوْلَا مَا فِيهِ مِنَ التَّلْعُقِ الْعَامِّ
الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ التَّخْصِصِ الَّذِي هُوَ نَفْسِيٌّ لِلْإِرَادَةِ لَمْ يَتَأَتَّ بِهِ التَّرْجِيحُ فَهَذَا
مُسَلِّمٌ، وَلَا مَحْذُورٌ لِأَنَّ الْخَاصَّ أَحَدُ فَرْدِي الْكُلِّيِّ، وَالْكُلِّيُّ جُزْءٌ مِنْهُ، وَاحْتِجَاجُ
الْمَاهِيَّةِ إِلَى أَجْزَائِهَا لَا مَحْذُورَ فِيهِ؛ إِذْ لَا يَسْتَلْزِمُ مَجْعُولِيَّةً.

وَأِنْ عَنِتُّمْ غَيْرُهُ فَلَا نُسْلِبُهُ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّعْلُقَ الْخَاصَّ فَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ قَدِيمًا أَزَلِيًّا يُقَالُ فِيهِ لُزُومِي قَطْعًا، لَا اتِّفَاقِي أَيْ جَائِزَ الوجودِ وَالْعَدَمِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى ثُبُوتِ التَّعْلُقِ الْعَامِّ وَكَوْنِهِ هَذَا الْخَاصِّ أَحَدَ أَفْرَادِهِ يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِلُزُومِيٍّ - أَيْ بِإِلَازِمٍ عَقْلًا يَمْتَنِعُ مَعَهُ عَقْلًا الْمُقَابِلُ الْآخَرُ - ، وَإِنْ كَانَ لُزُومِيًّا بِمَعْنَى أَنَّهُ وَاجِبٌ قَدِيمٌ، فَهُوَ قِسْمٌ ثَالِثٌ لَيْسَ بِلُزُومِيٍّ صَرَفٍ وَلَا بِاتِّفَاقِيٍّ صَرَفٍ، وَحِينَئِذٍ فَلَكَ أَنْ تَسْلِبَ عَنْهُ الْاِفْتِقَارَ إِلَى مُرَجِّحٍ سَلْبًا عَقْلِيًّا لِثُبُوتِ قَدَمِهِ، وَمَا ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ اِفْتِقَارُهُ، وَيَكُونُ التَّرْجِيحُ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ بِسَبَبِ التَّعْلُقِ الْعَامِّ - الَّذِي هُوَ أَحَدُ جُزْئِيَّهِ، كَالْتَّعْلُقِ الثَّابِتِ لِلْقُدْرَةِ بِسَبَبِ أَحَدِ جُزْئِيَّاهُ الَّذِي هُوَ التَّأْثِيرُ، فَإِنَّهَا صِفَةٌ تَوْثَرُ، فَ«صِفَةٌ» جِنْسٌ، وَ«تَوْثَرُ» فَصْلٌ، وَالتَّعْلُقُ ثَبَتَ لَهَا لِحُصُوصِيَّةِ التَّأْثِيرِ، لَا لِعُمُومِ الصِّفَةِ، وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا» يُقَالُ عَلَيْهِ: إِنْ عَنِتَّ بِهِ جَائِزَ الْوُقُوعِ فَلَا نُسْلِبُهُ، وَإِنْ عَنِتَّ بِهِ تَعْلُقًا قَدِيمًا وَاجِبًا وَاسْمِيَّةً اتِّفَاقِيًّا نَظَرًا إِلَى كَوْنِهِ فَرْدِيٍّ الْعَامِّ، فَلَا نُسْلِمُ قَوْلَكَ: «لَزِمَ اِفْتِقَارُهُ»، وَبَيَّانُهُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ مَا ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ اِفْتِقَارُهُ.

وقوله: «لِأَنَّ مَا يَتَّفِقُ مَعَهُ التَّرْجِيحُ تَبَقَّى مَعَهُ مُسَاوَاةُ الْمُقَابِلِ»، جوابه: إِنَّ بَقَاءَ الْمُسَاوَاةِ لَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهَا قَوْلُهُ: «فَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ»، لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ بَاقِيَةً لِأَجْلِ التَّعْلُقِ الْعَامِّ، وَاحْتِيَاجِ الْخَاصِّ إِلَيْهِ مِنْ احْتِيَاجِ الْمَاهِيَّةِ إِلَى أَجْزَائِهَا، وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا بَقِيَتِ الْمُسَاوَاةُ لِأَجْلِ الْعَامِّ فَكَيْفَ يَكُونُ الْعَامُّ مُخَصَّصًا حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَيْهِ الْجُزْئِيُّ لِأَنَّ التَّخْصِصَ وَالْمُسَاوَاةَ مُتَنَافِيَانِ.

قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ جَوَابُهُ بِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ وَصَفٌ لِلتَّخْصِصِ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى عُمُومِ التَّخْصِصِ الَّذِي هُوَ نَفْسِيٌّ لِلْإِرَادَةِ، وَيَكُونُ وَزَانُهُ مَعَ أَفْرَادِهِ - الَّتِي هِيَ تَخْصِصُ زَيْدٍ وَتَخْصِصُ عَمْرٍو وَتَخْصِصُ بَكْرٍ وَأَمْثَالَهَا - كَوِزَانِ النَّاطِقِ الَّذِي هُوَ الْفَصْلُ الذَّاتِيُّ لِمَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ مَعَ أَفْرَادِهِ الَّتِي هِيَ نَاطِقُ زَيْدٍ وَنَاطِقُ عَمْرٍو وَنَاطِقُ بَكْرٍ وَأَمْثَالَهُمَا، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَنْطَاقَ الْجُزْئِيَّةَ لَيْسَتْ وَصْفًا نَفْسِيًّا لِلْإِنْسَانِ وَلَكِنَّهَا مِنْ أَفْرَادِهِ، فَكَانَتْ أَوْصَافًا نَفْسِيَّةً لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ، لَا لِأَجْلِ أَنَّهَا أَنْطَاقُ جُزْئِيَّاتٍ، بَلْ لِأَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ النَّاطِقِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ الْفَصْلُ، فَكَذَلِكَ التَّخْصِصَاتُ الْجُزْئِيَّاتُ أَوْصَافٌ نَفْسِيَّةٌ لِلْإِرَادَةِ لَا لِأَجْلِ خُصُوصِهَا، بَلْ لِأَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ التَّخْصِصِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ الْوَصْفُ النَّفْسِيُّ لَهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَلْزَمُ افْتِقَارُ وَلَا تَرْجِيحٌ بِلَا مُرَحِّجٍ وَلَا سَدُّ بَابِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ.

وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَ لُزُومِيًّا» إِلَى آخِرِهِ، جَوَابُهُ: إِنَّهُ لَا يُنَافِي إِمْكَانَ التَّعَلُّقِ لِأَجْلِ التَّعَلُّقِ الْعَامِّ الثَّابِتِ لِلْإِرَادَةِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَنْتَفِي عُمُومُ التَّعَلُّقِ، وَلَا يَلْزَمُ عَدَمُ تَسَاوِيِ الْمُمَكِّنَاتِ فِي إِمْكَانِ التَّعَلُّقِ بِكُلِّ مَنِهَا، كَمَا لَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْاِخْتِيَارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ.

﴿ السُّؤالُ الثَّاني: في العِلْمِ ﴾

وهو: إِنَّ عِلْمَ الْوَاجِبِ فِي الْأَزَلِ بِوُجُودِ الْأَشْيَاءِ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهَا سَتُوجَدُ، وَعِنْدَ وُجُودِهَا يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهَا وُجِدَتْ، وَالْعِلْمُ بِ«سَيُوجَدُ» وَ«وُجِدَ» مُتَنَافِيَانِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْأَوَّلِ: عَدَمُ وُجُودِ الْمَعْلُومِ، وَشَرْطُ الثَّانِي: وُجُودُهُ، وَلَا يُمْكِنُ وُجُودُ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا انْقِلَابُ الْأَوَّلِ فِيْمَا لَا يَزَالُ لَا سِتِحَالَةَ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ.

الْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا قُصُورٌ عَظِيمٌ، فَإِنَّ جَوَابَ الْإِشْكَالِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الدَّوَائِينَ الْبَكَارِ وَالْدَّفَاتِرِ الصِّغَارِ، وَأَصْلُ الْإِشْكَالِ لِ«الْفَخْرِ»، وَ«أَيُّ الْحُسَيْنِ» الْمُعْتَزِلِيَّ، وَالْفَلَّاسِفَةَ.

أَمَّا «الْفَخْرُ» فَقَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَيُسَمَّى عِلْمًا بِمَا سَيَكُونُ، ثُمَّ يَعْلَمُ بَعْدَ كَوْنِهَا أَنَّهَا كَانَتْ، وَذَلِكَ عِلْمٌ بِمَا كَانَ، وَالْعِلْمُ بِمَا سَيَكُونُ غَيْرُ الْعِلْمِ بِمَا كَانَ».

وَتَدْرَجُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ لِلْعِلْمِ تَعَلُّقًا صَلاَحِيًّا وَتَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا، وَلِذَلِكَ قَالَ «شَرْفُ الدِّينِ» فِي بَيَانِهِ: مَثَلًا إِذَا عَلِمْتَ صُورَةَ «أَلِفٍ» قَبْلَ كِتَابَتِهَا فَذَلِكَ عِلْمٌ بِمَا

سَيُكْتَبُ وَيَقَعُ، وَإِذَا كُتِبَتْهَا وَوَقَعَتْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا كُتِبَتْ، فَالْعِلْمُ بِمَا
سَيُكْتَبُ غَيْرُ الْعِلْمِ بِمَا كُتِبَ⁽¹⁾، فَهُمَا تَعَلُّقَانِ. اهـ

ثُمَّ تَدْرَجُ بِذَلِكَ إِلَى حَدُوثِ تَعَلُّقِي الْعِلْمِ مَعًا، قَائِلًا: إِنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ عَلَيْهِ
سُبْحَانَهُ بِوُجُودِ زَيْدٍ مَثَلًا، ثُمَّ انْعَدَمَ زَيْدٌ، فَقَدْ انْعَدَمَ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالْمَوْجُودِ،
وَتَعَلَّقَ بِالْمَعْدُومِ، وَكَذَا إِذَا تَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَيَدْخُلُ الْبَلَدَ غَدًا، فَإِذَا دَخَلَ فَقَدْ
انْعَدَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَيَدْخُلُ، وَحَدَثَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ دَخَلَ، فَهَذَا تَغْيِيرٌ فِي التَّعَلُّقِ بِالْفَنَاءِ
وَالْحُدُوثِ، ثُمَّ تَدْرَجُ بِذَلِكَ إِلَى جَعْلِ الْعِلْمِ نَفْسَهُ صِفَةً إِضَافِيَّةً، وَنِسْبَةً مِنْ
النِّسَبِ، تَبَدَّلَ؛ حَيْثُ جَعَلَ الْعِلْمَ عَيْنَ هَذَا التَّعَلُّقِ.

قَالَ فِي «الْمَعَالِمِ» فِي إِثْبَاتِ أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ وَلَهُ عِلْمٌ مَا نَصُّهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ أَهَمَّ
الْمُهَمَّاتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَعْيِينُ مَحَلِّ الْبَحْثِ، فَنَقُولُ: إِنَّ مَنْ عِلْمٌ شَيْئًا فَإِنَّهُ
يَحْصُلُ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ نِسْبَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَتِلْكَ النِّسْبَةُ هِيَ الْمُسَمَّاةُ بِالْعِلْمِ
وَالشُّعُورِ وَالْإِدْرَاكِ، فَتَحْنُ نَدْعِي أَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ. وَمِنْهُمْ
مَنْ قَالَ: الْعِلْمُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ تَقْتَضِي هَذِهِ النِّسْبَةَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْعِلْمُ صِفَةٌ
حَقِيقِيَّةٌ تُوجِبُ حَالَةً أُخْرَى وَهِيَ الْعَالِمِيَّةُ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعَالِمِيَّةَ تُوجِبُ تِلْكَ

(1) قال الشهرستاني في جواب شبهة مماثلة: تلك التفرقة ترجع في حقِّ الخلقين إلى إحساس وإدراك لم يكن فكان، وفي
حقِّ الخالق لا تفرقة بين المقدَّر والمُحَقَّقِ والمنجَز والمتوقَّع، بل المعلومات بالنسبة إلى علِّيه تعالى على وتيرة واحدة.
(نهاية الأقدام في علم الكلام، ص 126)

النِّسْبَةُ الْخَاصَّةُ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ النِّسْبَةَ بِالتَّعْلُقِ. وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَدَّعِي إِلَّا ثُبُوتَ هَذِهِ النِّسْبَةِ⁽¹⁾. انتهى.

فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّ تِلْكَ النِّسْبَةَ الْمُسَمَّاةَ بِالتَّعْلُقِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ هِيَ الْعِلْمُ عِنْدَهُ.

وَقَالَ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ»: «أَهَمُّ الْمُهَمَّاتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْبَحْثُ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ، فَمِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ الْعَالَمِ وَلَهَا تَعْلُقٌ بِالْمَعْلُومِ، فَهَنَّاكَ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ: الذَّاتُ، وَالصِّفَةُ، وَالتَّعْلُقُ⁽²⁾. وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ تُوجِبُ الْعَالِيَّةَ، وَأَنَّ هُنَاكَ تَعْلُقًا بِالْمَعْلُومِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ هُوَ الْعِلْمُ أَوْ الْعَالِيَّةُ، فَتَكُونُ هُنَاكَ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ، أَوْ كِلَاهُمَا فَتَكُونُ خَمْسَةً، أَيُّ: الذَّاتُ، وَالْعِلْمُ، وَتَعْلُقُهُ، وَالْعَالِيَّةُ، وَتَعْلُقُهَا. وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَثْبِتُ إِلَّا أَمْرَيْنِ: الذَّاتُ، وَالنِّسْبَةُ الْمُسَمَّاةَ بِالْعَالِيَّةِ⁽³⁾. إِلَى آخِرِهِ.

فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْعَالِيَّةَ هُمَا النِّسْبَةُ الْمُسَمَّاةُ بِالتَّعْلُقِ، فَإِنْ شِئْتَ سَمَّيَاهَا عَلَمًا أَوْ عَالِيَّةً أَوْ تَعْلُقًا، فَإِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ، وَلِذَلِكَ قَالَ «الْفَهْرِيُّ»: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْقُولَ هَهُنَا أَرْبَعَةٌ: ذَاتٌ، وَصِفَاتٌ، وَأَحْوَالٌ،

(1) معالم أصول الدين للفخر الرازي (ص280) ضمن شرح ابن التلسماني.

(2) المطالب العالية للفخر الرازي (ج3/ص223 - 224) وأكثره بالاختصار. وقال الفخر الرازي أيضا: أن يقال: العلمُ صفةٌ حَقِيقِيَّةٌ مع إضافة مخصوصة فهذا قول أكثر المتكلمين، فإنهم قالوا: العلمُ صفةٌ مخصوصة قائمة بذات العالم، ولتلك الصفة تعلقٌ بالمعلوم، وعنوا بهذا التعلق ما سميناه نسبةً وإضافةً. (المطالب العالية، ج3/ص104)

(3) قال الفخر الرازي: العلم والإدراك عبارة عن مجرد نسبة مخصوصة وإضافة مخصوصة، وهذا قول قد ذهب إليه جمع عظيم من الحكماء والمتكلمين، وهو المختار عندنا، وهو الحق. (المطالب العالية، ج3/ص103)

وَتَعْلُقَاتٌ. فَ«الْقَاضِي» أَثَبَّتَ الْجَمِيعَ، وَ«الشَّيْخُ» وَ«الْأُسْتَاذُ» أَثَبَّتَا الْجَمِيعَ إِلَّا الْأَحْوَالَ، وَ«الْمُعْتَزِلَةُ» أَثَبَّتَتِ الذَّاتَ دُونَ الصِّفَاتِ، وَ«أَبُو الْحُسَيْنِ الْمُعْتَزِلِيُّ» أَثَبَّتَ الذَّاتَ وَالتَّعْلُقَاتِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ «الْفَخْرُ»، وَقَضَيَا بِصِحَّةِ تَجَدُّدِهَا عَلَى الذَّاتِ الْأَزَلِيَّةِ⁽¹⁾. انتهى.

فَهَذِهِ مَادَّةُ السُّؤَالِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَقَالَ «الشَّهْرُ سَتَانِي» فِي «النِّهَايَةِ»: «الْعِلْمُ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَالتَّعْبِيرُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ أَوْ كَانَ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْلُومِ، لَا بِإِعْتِبَارِ الْعِلْمِ وَتَعْلُقِهِ، فَإِنَّهُ وَاحِدٌ، فَالْمَعْلُومُ قَبْلَ كَوْنِهِ يُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَبَعْدَ كَوْنِهِ يُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ كَانَ؛ لِاسْتِقْبَالِهِ فِي الْأَوَّلِ، وَحُصُولِهِ فِي الثَّانِي.

مَثَلًا: إِذَا كُنَّا فِي يَوْمِ الْأَحَدِ، فَعَلِمْنَا بِالْجُمُعَةِ الْآتِيَةِ، فَهِيَ قَبْلَ وَقُوعِهَا يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّهُا سَتَكُونُ، وَبَعْدَ كَوْنِهَا يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّهُا كَانَتْ، فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْجُمُعَةِ، لَا فِي عِلْمِنَا⁽²⁾. انتهى.

وَقَالَ «الْفَهْرِيُّ»: «كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ مَثَارِ الشُّبْهَةِ أَنْ نَقُولَ: الْبَارِئُ تَعَالَى فِي أَزَلِهِ يَعْلَمُ وَجُودَ الشَّيْءِ مُضَافًا إِلَى وَقْتِهِ الْمُعَيَّنِ، كَمَا يَعْلَمُهُ مُضَافًا إِلَى مُحَلِّهِ الْمُعَيَّنِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ قَبْلَ وَجُودِهِ، وَيَعْلَمُ⁽³⁾ عَدَمَهُ بَعْدَ وَجُودِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَظْرُوفًا بِالزَّمَانِ، بَلْ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِإِيْجَادِ الْمَوْجُودِ مُضَافًا إِلَى الزَّمَانِ،

(1) شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني (281 - 282)

(2) راجع نهاية الأقدام في علم الكلام، (ص 125 - 126)

(3) في شرح المعالم: وإن كان مما لا يبقى فيعلم... (ص 240)

فَالْإِضَافَةُ إِلَى الزَّمَانِ صِفَةً لِلْفِعْلِ، لَا ظَرْفٌ لِلْعِلْمِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَعَالَى زَمَانِيًّا حَتَّى يُوصَفَ بِالْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ.

وَإِنَّمَا مَنْشَأُ الْغَلَطِ مِنْ حَيْثُ الْإِخْبَارُ عَنْ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ الْمَخْصُوصِ بِالْقَوْلِ اللَّفْظِيِّ، فَإِنْ تَقَدَّمَ زَمَنُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ عَنْ زَمَنِ وُجُودِ ذَلِكَ الْفِعْلِ سُمِّيَ الْإِخْبَارُ مُسْتَقْبَلًا، وَإِنْ تَأَخَّرَ سُمِّيَ مَاضِيًّا، وَإِنْ قَارَنَ سُمِّيَ حَالًا، فَالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلُ وَالْحَالُ تَسْمِيَّاتٌ تَعْرِضُ بِاعْتِبَارِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ، أَمَّا تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ فِي الزَّمَانِ الْمَعِينِ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ.

يُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا عَلِمْنَا بِقُدُومِ زَيْدٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ كَذَا بِإِنْبَاءٍ صَادِقٍ، وَلَوْ قَدَّرْنَا دَوَامَ ذَلِكَ الْعِلْمِ لَنَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِضَ لَنَا سَهْوٌ أَوْ غَفْلَةٌ، لَمْ نَحْتَاجْ عِنْدَ قُدُومِهِ إِلَى تَجَدُّدِ عِلْمٍ بِقُدُومِهِ، بَلْ وَقَعَ مَا عَلِمْنَاهُ، فَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِمَا سَيَكُونُ وَالْكَائِنِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قُدُومُ زَيْدٍ فِي وَقْتٍ كَذَا⁽¹⁾. انتهى.

(1) شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني (240- 241) وأصل الجواب للشهرستاني في نهاية الأقدام في علم الكلام (ص126) وأورده الفخر الرازي منسوباً للمتكلمين في المطالب العالية (ج3/ص152) وبهذا الجواب رد الإمام ابن عرفة القول بتجدد العلم الإلهي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [الأنكوت: 3] فقال: وَمَذْهَبُنَا نَحْنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبْلَ وُجُودِ زَيْدٍ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَأَنَّهُ سَيُوجَدُ فِي الزَّمَنِ الْفَلَانِيِّ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَدَّرَهَا وَأَرَادَهَا. وَهُوَ صَعْبُ التَّصَوُّرِ، وَتَقْرِيْبُهُ بِالْمَثَالِ فِي الشَّاهِدِ أَنْ يُخْبِرَنَا وَلِيُّ مَنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى جَرَّبْنَا عَلَيْهِ الصِّدْقَ مَرَارًا بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ يَأْتِي شَهْرُ رَمَضَانَ فَيَكُونُ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى وَفْقِ مَا قَالَ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي حَصَلَ لَنَا ثَانِيًا بِذَلِكَ هُوَ عَيْنُ الْعِلْمِ الَّذِي كَانَ حَصَلَ لَنَا أَوَّلًا عِنْدَ إِخْبَارِ الْوَلِيِّ، وَلَا تَفَاوُتُ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ بِوَجْهِهِ، وَلَمْ يَزِدْ عِنْدَنَا عِلْمٌ أَصْلًا، فَكَذَلِكَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْوُجُودِ قَبْلَ وَقُوعِهِ كَعِلْمِهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ. (تقييد السلاوي، ص 309 تحقيق د. الزار)

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ»: «وَالْعُمْدَةُ فِي احْتِجَاجِ الْفَلَّاسِفَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ عَلِمَ أَنَّ زَيْدًا يَدْخُلُ الدَّارَ غَدًا...»⁽¹⁾، فَذَكَرَ مِثْلَ الشُّبْهَةِ السَّابِقَةِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَالْجَوَابُ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ بِأَنَّ الشَّيْءَ سَيَحْدُثُ هُوَ نَفْسُ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ حَدَثَ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ زَيْدًا يَدْخُلُ الدَّارَ غَدًا، وَاسْتَمَرَّ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ إِلَى مُضِيِّ الْغَدِ، عَلِمَ بِهَذَا الْعِلْمِ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ، مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ مُسْتَأْنَفٍ، فَعَلَى هَذَا لَا تَغْيِيرٍ فِي الْعِلْمِ أَصْلًا.

وَلِهَذَا أَوْضَحُوا هَذَا الْمَعْنَى⁽²⁾ بِأَنَّ الْعِلْمَ لَوْ تَغَيَّرَ بِتَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ لَتَكَثَّرَ بِتَكَثُّرِهِ ضَرُورَةً، فَيَلْزَمُ تَكَثُّرُ الصِّفَاتِ، بَلْ عَدَمُ تَنَاهِيهَا كَمَا لَا تَنَاضٍ الْمَعْلُومَاتِ، وَبِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ تَجَلَّى بِهَا الْمَعْلُومَاتُ بِمَنْزِلَةِ مِرْآةٍ تَنْكَشِفُ بِهَا الصُّورُ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ الْمِرْآةُ بِتَغْيِيرِ الصُّورِ، وَبِأَنَّهُ صِفَةٌ تَعْرِضُ لَهُ إِضَافَاتٌ وَتَعْلَقَاتٌ، بِمَنْزِلَةِ إِنْسَانٍ جَلَسَ زَيْدٌ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ قَامَ فَجَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُتَيَمِّمًا بَعْدَ مَا كَانَ مُتَيَسِّرًا لَهُ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ أَصْلًا»⁽³⁾. انتهى.

(1) تنمّة كلامه: فَإِذَا دَخَلَ الدَّارَ فِي الْغَدِ فَإِنَّ بَقِيَّةَ الْعِلْمِ بِحَالِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا يَدْخُلُ غَدًا فَهُوَ جَهْلٌ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، وَإِنْ زَالَ وَحَصَلَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ دَخَلَ لَزِمَ تَغْيِيرُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْوُجُودِ إِلَى الْعَدَمِ وَالثَّانِي مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَهَذَا عَلَى الْقَدِيمِ مُحَالٌ. (شرح المقاصد للفتناني، ج2/ص91)

(2) في النص المطبوع: المُدَّعَى. (شرح المقاصد للفتناني، ج2/ص92)

(3) شرح المقاصد للفتناني، (ج2/ص92) وهي أجوبة مختصرة من المطالب العالية للفخر الرازي.

قُلْتُ: هَذَا الثَّالِثُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّعَلُّقَ نِسْبَةً وَإِضَافَةً، وَلَيْسَ مِنَ الْأَوْصَافِ النَّفْسِيَّةِ، فَيَطْرَأُ عَلَيْهِ التَّبْدِيلُ وَالتَّغْيِيرُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمُرْتَضَى. فَالصَّوَابُ مَا قَبْلَهُ، وَلِذَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا.

ثُمَّ قَالَ السَّعْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْعِلْمِ تَعَلُّقًا بَيْنَ الْمَعْلُومِ وَالْعَالِمِ، عَلَى مَا يَرَاهُ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ، فَلِهَذَا رَدَّهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بِوُجُوهِ: أَحَدُهَا: الْقَطْعُ بِأَنَّ مَنْ عِلْمٌ زَيْدًا يَدْخُلُ الْبَلَدَ غَدًا، وَجَلَسَ مُسْتَمِرًّا عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ إِلَى الْغَدِ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ، بَحِثٌ لَمْ يَعْلَمْ دُخُولَ الْغَدِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ عَالِمًا بِدُخُولِ زَيْدٍ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ سَيَدْخُلُ نَفْسَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ دَخَلَ لَوَجِبَ أَنْ يَحْصُلَ هَذَا الْعِلْمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَمْ يَكُنْ نَفْسُهُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ دَخَلَ عِلْمٌ ثَالِثٌ مُتَوَلِّدٌ عَنِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيَدْخُلُ غَدًا وَمِنْ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْغَدِ»⁽¹⁾. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ - كَمَا قَالَ السَّعْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ إِضَافَةٌ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

- ثَانِيهِمَا، وَهُوَ أَوْجَهُ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي الْعِلْمِ الْحَادِثِ الَّذِي يُجَامَعُ الْجَهْلُ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِتَعَدُّدِ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى مَا

(1) شرح المقاصد للتفتازاني، (ج2/ص92)

هُوَ الْأَصَحُّ، فَلَوْ فُرِضَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قُعُودُ هَذَا الشَّخْصِ فِي بَيْتٍ مُضِيِّ لَمْ يَصِحَّ مَا قَالَهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَهَذَا نَصَبٌ لِلدَّلِيلِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ إِذْ مَحَلُّهُ هُوَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ. ثُمَّ قَالَ: «ثَانِيَهُمَا: أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ هُوَ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ، وَشَرْطُهُ: عَدَمُ الدُّخُولِ، وَمُتَعَلِّقُ الْعِلْمِ الثَّانِي أَنَّهُ دَخَلَ، وَشَرْطُهُ تَحَقُّقُ الدُّخُولِ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى إِحْدَى الْمُتَخَالِفَيْنِ⁽¹⁾ تُخَالِفُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْآخَرِ⁽²⁾، وَكَذَا الْمَشْرُوطُ بِأَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ يُغَايِرُ الْمَشْرُوطَ بِالْآخَرِ⁽³⁾». انتهى ما ذكره في هذا الوجه.

قُلْتُ: وَهِيَ أُخْتُ شُبْهَةِ السُّؤَالِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِيهَا أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ إِضَافَةٌ، لَا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ حَتَّى يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ الْمُتَيَّامِنِ بَعْدَ مَا كَانَ مُتَيَّاسِرًا، فَإِنَّهُ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِكَ؛ وَإِلَّا كَانَ زَيْدٌ فِي ذَلِكَ الْمِثَالِ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي كَوْنِهِ مُتَيَّامِنًا كَوْنُهُ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ، وَيَشْتَرِطُ فِي كَوْنِهِ مُتَيَّاسِرًا أَنْ لَا يَكُونَ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ، فَلَوْ كَانَ الْمَشْرُوطُ بِأَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ خِلَافَ الْمَشْرُوطِ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ لَكَانَ زَيْدٌ خِلَافَ نَفْسِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَكَمَا أَنَّ زَيْدًا الْمُتَيَّامِنَ هُوَ الْمُتَيَّاسِرُ، كَذَلِكَ الْعِلْمُ بِمَا سَيَكُونُ هُوَ عَيْنُ الْعِلْمِ بِالْكَائِنِ، وَكَمَا أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي تَيَّامُنٍ زَيْدٍ وَتَيَّاسِرِهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ صِفَتِي

(1) زاد التفتازاني: أو الصورة المطابقة له. (شرح المقاصد، ج 2/ص 92)

(2) زاد التفتازاني: أو الصورة المطابقة له. (شرح المقاصد، ج 2/ص 92)

(3) شرح المقاصد للتفتازاني، (ج 2/ص 92)

الجالس، كذلك الاختلاف بين متعلقي العلم بالاستقبال وعدمه إنما جاء من صفتي المتعلق، لا من حقيقة العلم، وإلا فلتعدد ذات زيد بالإضافة كما تعددت حقيقة العلم بالإضافة! لكن تعدد ذات زيد محال، فتعدد حقيقة العلم بما ذكر محال.

ووجه آخر، وهو أنه لو اختلفت حقيقة العلم لاختلاف الزمان لاختلقت لاختلاف المكان، حتى يكون علمه تعالى بزيد في المسجد خلاف علمه به في السوق، لأن شرط الأول أن يكون في المسجد، وشرط الثاني أن لا يكون في المسجد، والشرطان متنافيان، فالمشروطان متنافيان، لكن تنافيهما باطل اتفاقاً، لأنه يفضي إلى اختلاف العلم باختلاف الممكن بحسب المتقابلات الست، وذلك يفضي إلى تبعية العلم للمعلوم، وتغيره بتغيره، وذلك لا ينبغي أن يقوله مسلم.

وأيضاً فإنه إذا جرى ذلك في العلم واختلف لاختلافها فليجبر مثله في القدرة والإرادة كما لا يخفى.

فإن أجيب بأن العلم إضافة، وهما ليسا بإضافة.

قيل: إنه ليس بإضافة مثلهما عند المتكلمين، وهما إضافتان مثله عند الفخر، فالتفرقة تحكم!

ثم قال السعد عن أبي الحسين: «وثالثها: أن كلاً من العليين قد يحصل بدون الآخر، كما إذا علم أن زيدا سيقدّم ألبته، لكن عند قدومه لم يعلم أنه

قَدَمَ، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدَمَ مِنْ غَيْرِ سَابِقَةٍ عَلِمَ بِأَنَّهُ سَيَقْدَمُ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ مُتَغَايِرَانِ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي الْإِضَافَةِ أَوْ الْعَالِمِيَّةِ لَا يَقْدَحُ فِي قَدَمِ الذَّاتِ⁽¹⁾، أَنْتَهَى مَا لَهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْحَادِثِ، وَلَيْسَ مُحَلًّا لِلنِّزَاعِ، فَفِيهِ نَصَبٌ لِلدَّلِيلِ فِي غَيْرِ مُحَلِّ النِّزَاعِ، فَهُوَ فَاسِدُ الْوَضْعِ.

ثُمَّ قَالَ السَّعْدُ: «وَمِنَ الْمُعْتَزِلَةِ مَنْ سَلَّمَ تَغَايُرَ الْعِلْمَيْنِ، وَمَنَعَ تَغْيِيرَهُمَا، وَقَالَ: تَعَلَّقُ عَالِمِيَّةُ الْبَارِي بِعَدَمِ دُخُولِ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبِدُخُولِهِ يَوْمَ السَّبْتِ تَعَلُّقَانِ مُخْتَلِفَانِ أَزْلِيَّانِ لَا يَتَغَايَرَانِ أَصْلًا، فَإِنَّهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَعْلَمُ دُخُولَهُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ، وَفِي يَوْمِ السَّبْتِ يَعْلَمُ دُخُولَهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُمْكِنُ التَّعْيِيرُ عَنِ الْعَدَمِ فِي الْحَالِ وَالْوُجُودِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ بِ«سَيُوجَدُ»، وَبَعْدَ الْوُجُودِ لَا يُمْكِنُ، وَهَذَا تَفَاوُتٌ وَضْعِيٌّ لَا يَقْدَحُ فِي الْحَقَائِقِ. وَكَذَا عَالِمِيَّتُهُ بِعَدَمِ الْعَالَمِ فِي الْأَزَلِ لَا تُتَغَيَّرُ بِوُجُودِ الْعَالَمِ فِيمَا لَا يَزَالُ»⁽²⁾.

ثُمَّ قَالَ السَّعْدُ: «فَإِنْ قِيلَ: الْكَلَامُ فِي الْعِلْمِ التَّصْدِيقِيُّ، وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِهَذِهِ النَّسَبَةِ وَهُوَ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الدُّخُولُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَلِلْعَالَمِ وَجُودٌ فِيمَا لَا يَزَالُ لَوْ بَقِيَ فِي يَوْمِ السَّبْتِ وَفِيمَا لَا يَزَالُ لَكَانَ جَهْلًا؛ لِإِنْتِفَاءِ مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي هُوَ

(1) شرح المقاصد للتفتازاني، (ج2/ص92 - 93)

(2) شرح المقاصد للتفتازاني، (ج2/ص93)

النِّسْبَةُ الاسْتِقْبَالِيَّةُ، أُجِيبَ بِالْمَنْعِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ التَّعْلُقَ حَالٌ عَدَمِهِ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ هُوَ عَيْنُ التَّعْلُقِ بِهِ إِذَا وُجِدَ⁽¹⁾.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّعْلُقَ بِالْعَدَمِ فِي حَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَبِالْوُجُودِ فِي حَالَةٍ أُخْرَى بَاقٍ أَزْلًا وَأَبَدًا لَا يَنْقَلِبُ جَهْلًا أَصْلًا، فَقَدْ عَلِمَ الْبَارِئُ أَزْلًا عَدَمَ الْعَالَمِ فِي الْأَزْلِ وَوُجُودَهُ فِيمَا لَا يَزَالُ وَفَنَاءَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَعْلَمُهُ كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ أَصْلًا.

وَهَذَا الْكَلَامُ يَدْفَعُ اعْتِرَاضَ الْإِمَامِ بِأَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى إِذَا أَوْجَدَ الْعَالَمَ وَعَلِمَ أَنَّهُ مُوجُودٌ فِي الْحَالِ فَإِمَّا أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ فِي الْأَزْلِ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي الْحَالِ فَيَلْزِمُ الْجَهْلُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ اعْتِقَادَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَزُولَ فَيَلْزِمُ زَوَالُ الْقَدِيمِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا ثَبَتَ قَدَمُهُ امْتَنَعَ عَدَمُهُ⁽²⁾. انتهى.

قُلْتُ: وَوَجْهُ الدَّفْعِ أَنَّ الْعِلْمَ أَزْلًا تَعْلُقَ بِعَدَمِهِ أَزْلًا مُسْتَمِرًّا عَدَمُهُ إِلَى وَقْتِ وُجُودِهِ، فَيَرْتَفِعُ الْعَدَمُ وَيُثْبِتُ الْوُجُودَ مُسْتَمِرًّا إِلَى وَقْتِ عَدَمِهِ الْآخِقِ، فَيَرْتَفِعُ الْوُجُودُ وَيُثْبِتُ الْعَدَمَ، فَالْعِلْمُ تَعْلُقَ بِعَدَمٍ مُسْتَمِرٍّ يَعْقِبُهُ وَجُودٌ مُسْتَمِرٌّ يَعْقِبُهُ عَدَمٌ مُسْتَمِرٌّ يَعْقِبُهُ وَجُودٌ مُسْتَمِرٌّ وَبَعَثَ وَلَشُورَ وَاسْتِقْرَارَ فِي سَعِيرٍ أَوْ جَنَاتِ الْقُصُورِ.

(1) عبارة السعد في النص المطبوع: أُجِيبَ بِالْمَنْعِ فَإِنَّ ذَلِكَ التَّعْلُقَ حَالٌ عَدَمِهِ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ وهذه النسبة بجالها، وإنما الجهل هو أن يحصل التعلق حال وجوده بأنه سَيُوجَدُ وهو غير التعلق الثاني. (شرح المقاصد، ج2/ص 93)

(2) شرح المقاصد للفتازاني، (ج2/ص 93)

فَقَوْلُهُ: «فَإِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ فِي الْأَزَلِ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي الْحَالِ لَزِمَ الْجَهْلُ
وَالْتَنَاقُضُ»، جَوَابُهُ: أَنَّ الْمَوْضُوعَ مُخْتَلَفٌ، فَإِنَّ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ: الْعَدَمُ
السَّابِقُ، وَمَوْضُوعُ الثَّانِي: الْوُجُودُ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَتَحَرَّرْ مِنْهُمَا حَتَّى يَلْزَمَ التَّنَاقُضُ
وَالْتَنَافِي.

وَحِينَئِذٍ فَخْتَارُ أَنَّهُ بَاقٍ لِبَقَاءِ مَوْضُوعِهِ - الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُهُ - فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
وَعَدَمِ زَوَالِهِ. وَهَذَا عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهِمَا عِلْمَانِ، وَإِلَّا فَالْصَّوَابُ مَا سَبَقَ وَأَنَّهُ لَيْسَ
إِلَّا عِلْمٌ وَاحِدٌ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ. وَإِذَا بَلَغْتَ إِلَى هُنَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْكَ مَا فِي
السُّؤَالِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

❦ السُّؤالُ الثَّالثُ: في الكلام (1) ❦

وهو: أَنَّ الكلامَ الحَادِثَ مُطَابِقٌ في الدَّلَالَةِ لِلْقَدِيمِ، فَإِذَا سَمِعْنَا: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43] مَثَلًا وَجَبَ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ الكلامَ الْقَدِيمَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43]؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُطَابِقْ لَمْ يُوَثَّقْ بِشَيْءٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ التَّنْزِيلِيَّةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ دَلَّ عَلَى خِلَافِ مَا فُهِمَ مِنَ التَّنْزِيلِ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] يُقَالُ: كَيْفَ يُطَابِقُ الكلامَ الْقَدِيمَ في الدَّلَالَةِ؟! إِذْ لَا يَصِحُّ دَلَالَةُ الكلامَ الْقَدِيمِ عَلَى وَقُوعِ الْإِرْسَالِ في الْقَدَمِ.

وَحَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى: «إِنَّا نُرْسِلُ نُوحًا» لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ - بِالضَّرُورَةِ - الْإِخْبَارَ بِوُقُوعِ الْإِرْسَالِ، لَا بِأَنَّهُ سَيَقَعُ، وَالْحُكْمُ بِأَنَّ مِنَ التَّنْزِيلِ مَا يُطَابِقُ الْقَدِيمَ في الدَّلَالَةِ وَمَا لَا يُطَابِقُهُ تَحْكُمُ، مَعَ لُزُومِ عَدَمِ عُمُومِ تَعَلُّقِ الْقَدِيمِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَلُزُومِ عَدَمِ الْوُثُوقِ بِالدَّلَالَةِ في جَمِيعِ التَّنْزِيلِ.

الْجَوَابُ: إِنَّ دَلَالَةَ الكلامَ الْقَدِيمِ لَيْسَتْ كَدَلَالَةِ الكلامَ الْحَادِثِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَدُلُّ في لَحْظَةٍ عَلَى سَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى، وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِي، فَإِنَّ دَلَالَتَهُ مُرْتَبَةً في الزَّمَانِ لِتَرْتُّبِ أَجْزَائِهِ، وَمُخْتَلِفَةٌ بِالْمَاضِي وَالْحَالِ

(1) وَرَدَ نَحْوُ هَذَا السُّؤالِ في كِتَابِ الْاِقْتِصَادِ لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ، وَنَصُّهُ: وَأَمَّا الْكَلَامُ فَكَيْفَ يَكُونُ قَدِيمًا وَفِيهِ إِخْبَارٌ عَمَّا مَضَى؟! فَكَيْفَ قَالَ في الْأَوَّلِ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [نوح: 1] وَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَلَقَ نُوحًا بَعْدُ؟! وَكَيْفَ قَالَ في الْأَوَّلِ لِمُوسَى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: 12] وَلَمْ يَخْلُقْ بَعْدُ مُوسَى؟! وَكَيْفَ أَمَرَ وَنَهَى مِنْ غَيْرِ مَأْمُورٍ وَلَا مَنْهِيٍّ؟! فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا، ثُمَّ عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ أَمْرٌ نَاهٍ، وَاسْتَحَالَ ذَلِكَ في الْقَدَمِ، عُلِمَ قَطْعًا أَنَّهُ صَارَ أَمْرًا نَاهِيًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَلَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ مُحَالًا لِلْعَوَادِثِ إِلَّا هَذَا. (الْاِقْتِصَادُ في الْاِعْتِقَادِ، ص 287)

وَالْاِسْتِقْبَالَ لِاخْتِلَافِ صِيغِهِ، وَحِينَئِذٍ فَكَيْفَ يَسُوغُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَ الْقَدِيمِ
الَّذِي لَا أَجْزَاءَ لَهُ وَلَا صِيغَ وَالْحَادِثِ الَّذِي لَهُ ذَلِكَ؟!

وَبِالْجُمْلَةِ، فَاخْتِلَافُ الدَّلَالَةِ فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْاِسْتِقْبَالِ إِنَّمَا يَجْرِي فِي
الدَّلَالَةِ الْقَاصِرَةِ، وَهِيَ دَلَالَةُ الْكَلَامِ الْحَادِثِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْحُرُوفِ
وَالْأَصْوَاتِ الْمُتَعاقِبَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ حَرْفَيْنِ مِنْهَا، فَضْلاً عَنْ كَلِمَتَيْنِ،
فَضْلاً عَنْ كَلَامَيْنِ.

وَلِذَا قَالُوا: إِنَّ الدَّلَالَةَ فِي الْكَلَامِ الْحَادِثِ مَعَهَا نَوْعٌ بَكْمٌ، فَإِنَّهُ إِذَا دَلَّ
﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43] مَثَلاً عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ
الزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، وَلَا عَلَى مَعْنَى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] ﴿وَأَسْأَلُهُمْ
عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: 163] وَأَمْثَالِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا تَفْهَمُ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا مِنْ
﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43]، بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ فَإِنَّهُ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ
يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَزَكُّوا، وَصُومُوا، وَحُجُّوا، وَأَرْسَلْنَا نُوحًا، وَأَسْأَلُهُمْ
عَنِ الْقَرْيَةِ، وَجَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَسَائِرِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ
وغيرها مِنْ جَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي.

وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلِهَذَا قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ السُّؤَالَ فِي هَذَا الْبَابِ بِـ«كَيْفَ» خَطَأً، رَدًّا لِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ:
كَيْفَ يُسْمَعُ كَلَامٌ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ؟!

قَالَ: لِأَنَّ «كَيْفَ» لَا يُسْأَلُ بِهَا إِلَّا فِيمَا يُدْرِكُ شَخْصُهُ أَوْ نَوْعُهُ أَوْ جِنْسُهُ، كَمَنْ قَالَ: كَيْفَ حَلَاوَةُ السُّكَّرِ؟ فَتُعْطِيهِ سُكَّرَةٌ يَذُوقُهَا أَوْ عَسَلًا أَوْ طَعَامًا، فَالسُّكَّرَةُ جَوَابٌ بِالشَّخْصِ، أَيْ شَخْصِ حَلَاوَةِ السُّكَّرِ، وَالْعَسَلُ جَوَابٌ بِنَوْعِ الْحَلَاوَةِ، وَالطَّعَامُ جَوَابٌ بِجِنْسِ اللَّذَّةِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ شَخْصًا وَلَا نَوْعًا وَلَا جِنْسًا فَإِنَّ الْجَوَابَ يَتَعَدَّرُ، كَمَا لَوْ سَأَلَ الْأَعْمَى بِقَوْلِهِ: كَيْفَ تُدْرِكُونَ الْبَيَاضَ، وَالْمَزْكُومُ بِقَوْلِهِ: كَيْفَ تَشْمُونَ الرِّوَائِحَ؟ وَالْأَصَمُّ بِقَوْلِهِ: كَيْفَ تَسْمَعُونَ الْأَصْوَاتَ؟ فَطَرِيقُ التَّفْهِيمِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَسْدُودٌ لِفَقْدِ السَّائِلِينَ الْحَاسَّةِ الَّتِي هِيَ طَرِيقُ التَّفْهِيمِ.

قَالَ: فَكَذَلِكَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَخْصٌ مُدْرِكًا عِنْدَنَا وَلَا نَوْعٌ وَلَا جِنْسٌ، كَانَ السُّؤَالُ فِيهِ بِ«كَيْفَ» خَطَأً⁽¹⁾.

وَقَالَ شَرْفُ الدِّينِ الْفِهْرِيُّ: «وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الرَّابِعَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1] وَأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ الْمَاضِي، وَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ وُجُودِ الْخَبَرِ عَنْهُ، فَلَوْ كَانَ الْخَبَرُ أَزَلِيًّا لَكَانَ مَسْبُوقًا بِالْحَوَادِثِ، فَهُوَ أَنْ نَقُولَ: الْبَارِئُ تَعَالَى يَعْلَمُ فِي أَزَلِهِ أَنَّ نُوحًا مُرْسَلٌ فِي وَقْتٍ كَذَا، وَأَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ فِي وَقْتٍ كَذَا، وَفِي نَفْسِهِ خَبَرٌ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَهُوَ الَّذِي نَدَّعِي قِدَمَهُ.

(1) هذا اختصار لكلام الإمام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد، (ص 257 - 258)

ثُمَّ التَّعْيِيرُ عَنْ ذَلِكَ وَإِفَادَتُهُ لِلْسَّامِعِ تَخْتَلِفُ صِيغُهُ بِاعْتِبَارِ زَمَنِ وُجُودِ
الْلَفْظِ وَزَمَنِ وُجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَتَارَةً يَتَقَدَّمُ عَلَى وُجُودِهِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا،
وَتَارَةً يَتَأَخَّرُ فَيَكُونُ مَاضِيًا، وَتَارَةً يَقَارِنُهُ فَيَكُونُ حَالًا⁽¹⁾، فَلَمَاضِيٍّ وَالْمُسْتَقْبَلِ
وَالْحَالِ تَرْجِعُ إِلَى وَصْفِ الْكَلَامِ اللَّفْظِيِّ، وَأَمَّا مَا فِي النَّفْسِ مِنَ الْكَلَامِ الْأَزْلِيِّ
فَطَائِبٌ لِلْعِلْمِ، لَا تَقْدَمُ فِيهِ وَلَا تَأْخُرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽²⁾. انتهى.

يَعْنِي شُبْهَةَ الْمُعْتَزَلَةِ⁽³⁾ فِي حَدُوثِ الْكَلَامِ، وَهَذَا الْكَلَامُ لِلشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ قَدَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَنَصَّهُ: «وَكَانَ - أَيِ الشَّيْخِ
- يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ خَبْرًا عَمَّا يَكُونُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ قَبْلَ كَوْنِهِ،
فَإِذَا كَانَ يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ بِأَنَّهُ كَائِنٌ، وَإِذَا انْقَضَى يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ بِأَنَّهُ كَانَ
فَتَقَضَّى، وَالْوَصْفُ يَخْتَلِفُ عَلَى خَبَرِهِ بِتَغْيِيرِ حَالِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ
وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ الشَّيْءُ قَبْلَ كَوْنِهِ عِلْمٌ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ،
فَإِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ فَهُوَ عِلْمٌ بِأَنَّهُ كَائِنٌ، فَإِذَا كَانَ وَتَقَضَّى فَهُوَ عِلْمٌ بِأَنَّهُ تَقَضَّى

(1) عبارة ابن التلمساني: فتارة يكون ورود صيغة الإعلام متقدما على وقوع ذلك الشيء فيوصف الخبر اللفظي
بالاستقبال، وتارة يكون الإعلام متأخرا عن وجود ذلك الشيء فيكون ماضيا، وتارة يقارنه فيكون حالا. (شرح
معالم أصول الدين، ص 313)

(2) شرح معالم أصول الدين (ص 313)

(3) وهي الشبهة الرابعة من شبهات المعتزلة على حدوث الكلام في ترتيب معالم أصول الدين للإمام الفخر الرازي، ونصها:
«قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1] إخبار عن الماضي، وهذا إنما يصح أن لو
كان المخبر عنه سابقا على الخبر، فلو كان هذا الخبر موجودا في الأزل لكان الأزلي مسبوقا بغيره، وإنه محال. (معالم
أصول الدين، ص 309 ضمن شرح ابن التلمساني)

وَكَانَ، فَالْعِلْمُ وَاحِدٌ⁽¹⁾، وَالْمَعْلُومُ مُتَغَيِّرُ الْأَوْصَافِ بِالْحُدُوثِ عَنِ الْعَدَمِ وَالْعَدَمِ
بَعْدَ الْحُدُوثِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ الْعِلْمِ فَكَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى
حُدُوثِ الْخَبَرِ⁽²⁾ انتهى.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الشَّهْرِسْتَانِيُّ فِي النَّهَايَةِ مُحَاطِبًا لِلْمُعْتَزَلَةِ: ثُمَّ بِمَ تَنْكُرُونَ عَلَى مَنْ
يَجْعَلُ حَقِيقَتَهُ - أَيَّ الْكَلَامِ - الْخَبَرَ عَنِ الْمَعْلُومِ، فَإِنْ انْقَضَى عِبْرَتَنَا عَنْهُ بِكَانَ،
وَإِنْ كَانَ يَأْتِي عِبْرَتَنَا عَنْهُ بِيَكُونُ، فَقَبْلَ خَلْقِ آدَمَ كَانَ التَّغْيِيرُ عَنْ مَعْلُومٍ
الْخِلَافَةَ فِي ثَانِي حَالٍ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]،
وَبَعْدَ إِرْسَالِ نُوحٍ كَانَ التَّغْيِيرُ عَنْ مَعْلُومِ الرِّسَالَةِ فِي ثَانِي حَالٍ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا
نُوحًا﴾ [نوح: 1]، فَلَوْ عِبَّرَ عَنْ حَالِ مُوسَى ﷺ قَبْلَ وُجُودِهِ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ كَانَ

(1) قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: 3]: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾
بِالْمُتَحَنِّينَ ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ فِي الْإِيمَانِ ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ فِيهِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؟
قُلْتَ: لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُهُ مَعْدُومًا، وَلَا يَعْلَمُهُ مَوْجُودًا إِلَّا إِذَا وَجَدَ. (الكشاف، ج 4/ص 534)
قال ابن المنير: هَذَا يُؤْهِمُ مَذْهَبًا فَاسِدًا وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْكَائِنِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِمَا سَيَكُونُ، وَالْحَقُّ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ
يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ زَمَانٌ وَوُجُودِهِ وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْعِلْمِ التَّنْبِيهِ بِالسَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ وَهُوَ الْجَزَاءُ،
أَيُّ: لِيَعْلَمَنَّهُمْ فَلْيَجَازِيَنَّهُمْ بِحَسَبِ عَلَيْهِ فِيهِمْ. (الإنصاف للعراقي، ج 2/ص 540)

وَفِي مَجَالِسِ تَفْسِيرِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لَنَعْلَمَ مَنْ يُوْثِقُ بِالْآخِرَةِ
مَنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ﴾ [سبا: ٢١]: قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: ﴿إِلَّا لَنَعْلَمَ﴾ أَيُّ: لِنَعْلَمَهُ مَوْجُودًا. (المحرر الوجيز،
ج 7/ص 181). قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: هَذَا لَيْسَ بِجَدِيدٍ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ بِمُقَارَنٍ لَوْجُودِ ذَلِكَ
الشَّيْءِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَابِقٌ عَلَيْهِ، فَعِلْمُ اللَّهِ بِوُجُودِ زَيْدٍ لَيْسَ بِمُقَارَنٍ لَوْجُودِهِ، بَلْ هُوَ قَدِيمٌ سَابِقٌ عَلَيْهِ، فَهَؤُلَاءِ ابْنُ عَطِيَّةٍ هُنَا
فَاتَى بِعِبَارَةِ الْإِعْزَالِ، وَهُوَ سُنِّيٌّ. قِيلَ لِابْنِ عَرَفَةَ: إِنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ قَالَ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى فِي مِثْلِ هَذَا: «لَنَعْلَمَ
ظَاهِرًا مَا عَلَيْهِمْ أَزَلًا». فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ تَفَاوُتٌ، وَمَا زَالَ الشُّيُوخُ يُمَثِّلُونَهُ بِمَا لَوْ أَخْبَرْنَا
وَلَيَّْ صَادِقٌ أَنَّهُ سَيَصِلِي أَحَدُنَا الصَّبَحَ فِي جَامِعِ الزَيْتُونَةِ، ثُمَّ رَأَيْنَاهُ صَلاَهَا فِيهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْ عِنْدَنَا بِذَلِكَ عِلْمٌ بِوُجُوهٍ.
(راجع إتحاف أهل المعرفة، ص 490)

(2) مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تأليف ابن فورك (ص 66)

عَلَى صِفَةِ الْخَبَرِ عَمَّا سَيَكُونُ، فَإِذَا عُبِّرَ عَنْهُ وَهُوَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ كَانَتِ الْعِبَارَةُ ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ [طه: 12] وَالْاِخْتِلَافَاتُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ عَلَى وَفْقِ الْمَعْلُومِ، حَتَّى لَوْ قَدَّرْنَا لِأَنْفُسِنَا نَظْقًا عَقْلِيًّا سَابِقًا عَلَى وُجُودِ الْمُخَاطَبِ بَاقِيًا عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ كَانَ الْمَعْبُورُ عَنْهُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً لَا تَبَدُّلَ، وَالتَّعْبِيرَاتُ عَنْهُ عَلَى أَقْسَامٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا تَتَمَثَّلُ.

بَلْ لَوْ قَدَّرْنَا لِأَنْفُسِنَا نَظْقًا عَقْلِيًّا مُطَابِقًا لِإِدْرَاكِ عَقْلِيٍّ عَارِيًّا عَنِ الزَّمَانِ بِحَيْثُ تَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ نِسْبَةً وَاحِدَةً لَمْ نَشْكُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَا يَرْجِعُ إِلَى كَثْرَةِ مَعَانٍ فِي ذَاتِهِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَخْتَلِفُ بِالزَّمَانِ. أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ الْبَارِيَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ عَنْ حَالِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا سَيَكُونُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ﴾ [المائدة: 116] أَوَلَيْسَ قَدْ عُبِّرَ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْحَاضِرِ وَبَعْدُ لَمْ تَقُمْ السَّاعَةُ وَلَمْ يُحْشَرْ النَّاسُ وَلَمْ يُحْضَرْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؟! لَكِنْ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْحَقُّ لَمَّا كَانَ مُتَعَالِيًّا عَنِ الزَّمَانِ كَانَ مَا سَيُوجَدُ بِمَنْزِلَةِ مَا وَجَدَ، وَكَانَتْ نِسْبَةُ الْخِطَابِ إِلَيْهِ - وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ - كَنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَمَنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَرْفَعَ الزَّمَانُ عَنْ ضَمِيرِ قَلْبِهِ هَانَ عَلَيْهِ إِدْرَاكُ الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَسَهَّلَ عَلَيْهِ مَعْرِفَةَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ

بِالْمَعْلُومَاتِ وَالْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ بِالْمَأْمُورَاتِ، وَعَلِمَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْعِبَارَةِ مِنَ التَّعْبِيرَاتِ.

فَأَنَّى لَهُمْ تَصَوُّرُ الرُّوحَانِيَّاتِ وَتَشْخِصُهَا بِالْجِسْمِيَّاتِ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ التَّنْزِيلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17]؟! وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِ تَمَثُّلُ الرُّوحِ بِالشَّخْصِ الْبَشَرِيِّ؟! أَفَبِأَنْ تُعَدَّمَ الرُّوحُ وَيُوجَدَ الشَّخْصُ؟! وَلَا تَمَثِّلُ فِيهِ، أَوْ بِأَنْ يَسْتَعْمَلَ الرُّوحُ شَخْصًا مَوْجُودًا بَشَرًا؟! وَلَيْسَ مِنَ التَّمَثُّلِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ تَنَاسُخٌ.

وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ تَصَوُّرُ التَّمَثُّلِ فَكَيْفَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَصَوَّرَ تَبْيِينَ الْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ تَارَةً وَبِاللِّسَانِ السَّرْيَانِيِّ طَوْرًا حَتَّى يَجِبَ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، كَمَا يُقَالُ: «هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ كُمْ لِيُعَلِّمَكُم دِينَكُمْ»؟! ثُمَّ لِبَاسُ جَبْرِيلَ يَتَبَدَّلُ وَلَا تَبَدَّلُ حَقِيقَتُهُ الَّتِي هُوَ بِهَا جَبْرِيلُ، فَكَذَلِكَ لِبَاسُ الْكَلَامِ يَتَبَدَّلُ وَلَا تَبَدَّلُ حَقِيقَتُهُ الَّتِي هُوَ بِهَا كَلَامٌ»⁽¹⁾.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ: «وَكَمَا أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ تَحْتَاجُ فِي الشَّاهِدِ إِلَى عُلُومٍ، وَفِي الْقَدِيمِ يُحِيطُ بِهَا عِلْمٌ وَاحِدٌ»⁽²⁾، كَذَلِكَ الْقَصَصُ الْمُتَعَدِّدَةُ وَالْأَوَامِرُ الْمُخْتَلِفَةُ تَحْتَاجُ فِي الشَّاهِدِ إِلَى عِبَارَاتٍ عَدِيدَةٍ وَفِي الْقَدِيمِ يُحِيطُ بِهَا

(1) نهاية الأقدام للشهرستاني (ص 169 ، 170)

(2) قياس صفة الكلام الأزلي على العلم الإلهي هو قياس سديد صحيح، سلكه كبار أئمة أهل السنة، فقد قال الإمام أحمد: القرآن من علم الله، وعلم الله غير مخلوق. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج 2/ص 391) وقال محمد بن يزيد الواسطي: علمه كلامه، وكلامه منه، وهو غير مخلوق. شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج 2/ص 288)

مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَقِّ الْأَزَلِيِّ، وَكَمَا أَنَّ اخْتِلَافَ الزَّمَانِ لَا يَتَبَدَّلُ بِهِ الْعِلْمُ وَلَا يَتَعَدَّدُ، كَذَلِكَ الْقَوْلُ الْأَزَلِيُّ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ الزَّمَانُ وَلَا يَغْيِرُهُ.

وَهَذَا الْمَعْنَى عَسِيرُ الْإِدْرَاكِ جِدًّا لِتَكَرُّرِ عَهْدِنَا فِي الشَّاهِدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَلَوْ لَاحَظْنَا جَانِبَ الْعَقْلِ وَإِدْرَاكَهُ لِلْمَعْقُولِ وَجَرَدْنَاهُ عَنِ الْمَادَّةِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَالْأُمَثَلَةِ الْخَيَالِيَّةِ صَادَفْنَا إِدْرَاكًَا كُلِّيًّا عَقْلِيًّا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ وَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْحَوَادِثِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَيْقَظْنَا مِنْ نَوْمٍ يَقْظَتْنَا هَذِهِ وَأَطْلَعَتْ نَفْسُنَا عَلَى مَشْرِبِ الْحَقَائِقِ رَأَتْ عَالَمًا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ وَأَشْخَاصًا مِنَ الرُّوحَانِيَّاتِ تُحَدِّثُهَا بِأَخْبَارٍ وَتُكَلِّمُهَا بِأَحَادِيثَ لَوْ عَبَّرَ الْمُعْبِّرُ عَنْهَا بِلِسَانِهِ مَا وَسِعَهُ يَوْمٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ كَتَبَهُ بِنَانِهِ مَا وَسِعَتْهُ مُجْلَدَةٌ لِتَبْيَانِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ رَأَاهُ فِي مَنَامِهِ فِي أَقَلِّ مِنْ لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ رَأَاهُ حِينَ رَأَاهُ وَسَمِعَ مَا سَمِعَهُ كَأَنَّهُ شَخْصٌ وَاحِدٌ وَمَعْنَى وَاحِدٌ، وَلَكِنَّ التَّعْبِيرَ عَنْهُ اسْتَدْعَى أَوْرَاقًا وَصَحَائِفَ طِبَاقًا، وَكَيْفَ لَا وَالْمَرْءُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ وَجْدَانًا ضَرُورِيًّا أَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنْ إِشْكَالٍ فِي مَسْأَلَةٍ اعْتَرَاهُ جَوَابُهَا وَحَلُّهُ فِي أَقَلِّ مِنْ لَحْظَةٍ، ثُمَّ يَأْتِي فِي شَرْحِ ذَلِكَ بِمَا يَمْلَأُ آذَانًا وَأَسْمَاعًا، وَالْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ كَانَ وَاحِدًا وَالشَّرْحُ مُنْبَسِطًا، وَمَنْ هَبَّتْ عَلَيْهِ نَسَائِمُ الرُّوحَانِيَّاتِ وَرَتَعَ فِي رِيَاضِ الْمَعْقُولَاتِ عِلْمَ قِطْعًا أَنَّ الْعِلْمَ وَاحِدٌ الْإِدْرَاكِ وَالنَّفْسَ وَحْدَانِيَّةُ الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا التَّكْثِيرُ فِي عَالَمِ الْحِسِّ يَتَصَوَّرُ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي عَالَمِ الْعِبَارَاتِ يَتَحَقَّقُ.

وَإِذَا كَانَتْ نَفُوسُنَا عَلَى هَذَا النَّمَطِ مِنَ التَّوْحِيدِ فَكَيْفَ الظَّنُّ بِقُدْسِ
الإِحَاطَةِ الْأَزَلِيَّةِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ الْكَلِمَةِ السَّرْمَدِيَّةِ؟⁽¹⁾ إِلَى هُنَا كَلَامُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ طَبَّقَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَفْصَلَ، وَرَقِيَ فِي التَّحْقِيقِ مَنْزِلًا أَيْ
مَنْزِلًا.

وَبِهِ يَظْهَرُ لَكَ كَلَامُ السَّعْدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَقْلُهُ شَارِحُ الْجَوْهَرَةِ، وَنَصُّهُ
بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْإِشْكَالَ بِـ «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا» [نوح: 1] وَنَحْوَهُ: «وَالْجَوَابُ أَنَّ كَلَامَهُ
فِي الْأَزَلِ لَا يَتَّصِفُ بِالْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ؛ لِعَدَمِ الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِفُ
بِذَلِكَ فِيمَا لَا يَزَالُ بِحَسَبِ التَّعَلُّقَاتِ وَحُدُوثِ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَوْقَاتِ.

قَالَ السَّعْدُ: «وَتَحْقِيقُ هَذَا مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَزَلِيَّ مَدْلُولُ اللَّفْظِيِّ عَسِيرٌ جِدًّا،
وَكَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِالْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا اللَّفْظُ الْحَادِثُ دُونَ الْمَعْنَى
الْقَدِيمِ»⁽²⁾. انتهى.

أَمَّا الثَّانِي فَتَحْقِيقُهُ مَا سَبَقَ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَجَوَابُهُ أَنَّ دَلَالََةَ
الْلَفْظِيِّ عَلَى الْأَزَلِيِّ - الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ الْقَدِيمُ - دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ،
وَمَعْنَى كَوْنِهَا عَقْلِيَّةً أَنَّهَا كَدَلَالَةِ «أَسْقِنِي الْمَاءَ»، فَإِنَّهُ يَدُلُّ دَلَالََةَ عَقْلِيَّةً عَلَى أَنَّ
الْمُتَكَلِّمَ بِهِ مُقْتَضٍ فِي نَفْسِهِ لِلْمَاءِ، وَأَنَّهُ مُتَحَدِّثٌ فِي ضَمِيرِهِ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ خَالِيًا
عَنِ التَّحَدُّثِ خُلُوًّا الْجَمَادَاتِ.

(1) نهاية الأقدام للشهرستاني (ص 174 - 175) بتصرف من المؤلف.

(2) شرح المقاصد (ج 2/ص 105) ووجه العسر عدم المطابقة بينهما من حيث الزمان.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّالَّ وَالْمَدْلُولَ فِي الدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يَجِبُ تَطَابُقُهُمَا، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ كَذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وُجُودَ الْحَادِثِ يَدُلُّ دَلَالَةً عَقْلِيَّةً عَلَى وُجُودِ الْمُحْدِثِ، وَالْحَادِثُ زَمَانِيٌّ وَالْمُحْدِثُ قَدِيمٌ؟!

وَكَأَنَّ الْإِشْكَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِيِّ عَلَى الْأَزَلِيِّ وَضْعِيَّةٌ، إِذْ هَذِهِ يَكُونُ فِيهَا الْمَدْلُولُ تَابِعًا لِلدَّالِّ فِي الْمُضِيِّ وَالْحَالِ وَالْآسْتِقْبَالِ، لَكِنْ كَوْنُهَا وَضْعِيَّةً لَا يَصِحُّ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَكَثُّرِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ وَدُخُولِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِيهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرِسْتَانِيُّ مِنْ اسْتِشْكَالِ تَمَثُّلِ الرُّوحَانِيِّ فِإِشْكَالِهِ وَجَوَابِهِ مَبْسُوطَانِ فِي الْحَبَائِكِ فِي أَخْبَارِ الْمَلَائِكِ لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ، فَانْظُرْهُ فِيهِ فِي الْخَاتِمَةِ.

وَإِذَا أَحْطَتْ عَلْمًا بِجَمِيعِ مَا سَبَقَ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - فِي الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ اسْتِشْكَالَ السَّائِلِ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] وَكَيْفِيَّةَ مُطَابَقَةِ الْأَزَلِيِّ لَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى رُجُوعِ الزَّمَانِ لِلْقَوْلِ الْأَزَلِيِّ، وَقَدْ سَمِعْتَ خِلَافَهُ.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ يَحْيَى الشَّاويُّ فِي حَوَاشِي الصُّغْرَى: «وَرَفَعُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ يُقَرِّبُ الْأَمْرَ إِلَى الْأَذْهَانِ»، وَإِذَا ارْتَفَعَ الزَّمَانِيُّ فِيمَنْ هُوَ زَمَانِيٌّ فَكَيْفَ يَمُنُّ لَيْسَ زَمَانِيًّا؟! كَمَا حَكِيَ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي خَرَجَ مَعَ غُلَامٍ لَهُ وَأَعْطَاهُ حَوَاجِجَهُ وَدَخَلَ الْبَحْرَ لِيَعْتَسِلَ فِيهِ، فَذَهَبَ وَتَزَوَّجَ وَوَلَدَ أَوْلَادًا وَجَاءَ بِهِمْ وَوَجَدَ الْغُلَامَ

يَنْتَظِرُهُ فِي مَوْضِعِهِ فِي وَقْتِهِ، فَانْظُرْ زَمَانَ ذِي الْأَوْلَادِ كَيْفَ ارْتَفَعَ طُولُهُ عَنِ الْغُلَامِ، وَكَذَا الَّذِي دَخَلَ بَعْدَ الْعَصْرِ الْخُلُوءَ وَذَهَبَ إِلَى بِلَادِهِ وَبَقِيَ فِيهَا نَحْوَ شَهْرٍ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْهَا وَخَرَجَ مِنَ الْخُلُوءِ وَالْمَغْرِبُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتَهَا، فَجَعَلَ يُسَلِّمُ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَاسْتَغْرَبُوا سَلَامَهُ وَقَالُوا: إِنَّمَا كُنْتَ فِي الْخُلُوءِ مَكْنَتَ فِيهَا سَاعَةً وَخَرَجْتَ؟! فَأَخْبَرَهُمْ بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ ذَهَابِهِ إِلَى أُمِّهِ وَمُكْنَتِهِ تِلْكَ الْمُدَّةَ عِنْدَهَا، وَجَاءَ عَلَى ذَلِكَ بِصِدْقٍ.

وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَقْوَى دَلِيلٌ عَلَى هَذَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: 4] وَهُوَ عَلَى الْمُؤْمِنِ كَسَاعَةٍ أَوْ كَرُكْعَتِي الْفَجْرِ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ، فَانْظُرْ مَا طَالَ عَلَى الْغَيْرِ قَصْرَ عَلَيْهِ.

وَرَفَعَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ أَصْلُ كُلِّ خَيْرٍ، وَمَنْ أُغْلِقَ عَلَيْهِ قَصْرٌ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رُؤْيَا الْأَشْيَاءِ لَيْسَ كَمَنْ بَخَّارِجِهِ، فَلَوْ قَالَ مَنْ بَدَاخِلِهِ لِمَنْ بَخَّارِجِهِ: كَيْفَ رَأَيْتَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي هِيَ خَارِجَ الْقَصْرِ وَأَنَا لَا أَرَاهَا؟! لَكَانَ قَوْلُهُ خَطَأً. انْتَهَى، وَالْحِكَايَتَانِ مَنْصُوصَتَانِ فِي طَبَقَاتِ الْأَوْلِيَاءِ لِلشَّيْخِ الشَّعْرَانِيِّ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ آمِينَ.

وَيَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ عَلَى مَا عَرَّفَهُ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ أَبْحَاثُ نَفِيسَةٌ، وَقَدْ اضْطَرَبَ شُرَاحُهُ وَحَوَاشِيهِ وَغَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ نَلَّصْتُ ذَلِكَ وَزِدْتُ عَلَيْهِ فَوَائِدَ فَرِيدَةً تَكَامَلَتْ فِي نَحْوِ مِنْ سَبْعَةِ أَوْرَاقٍ، يَبَيِّنُ فِيهَا الصَّحِيحَ مِنَ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَرْزُقُنَا النَّفْعَ بِهِ وَبِغَيْرِهِ مِمَّا عَلَّمَنَا إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

السؤال الرابع

وهو سؤال مرتبك، وبمنع اتصاف الأزلي بالحوادث وغيره مما ذكر فيه
مشتبك، ونصه:

❦ إنَّ عدم صحة اتصاف الأزلي بالحوادث غاية ما تحقق في دليله أنه لو
جاز لزِم صحة وجود الحوادث في الأزَل، وقد ردُّ بأنه لا يلزم؛ إذ حاصله
إمكان كون الأزلي في أزله يصحُّ أن يتصف فيما لا يزال بالحوادث، ولا
استحالة فيه؛ وإلا لزم من اتصافه تعالى بالقدرة التي بها يصحُّ إيجاد الممكنات
إمكان اتصافه بالإيجاد في الأزَل.

وإذا لم يلزم من الاتصاف بالحوادث نفي الأزلية، فالأجرام إذا ادَّعى
أنها في الأزَل ساكنة، والسكون عدمي لا وجودي، إذ هو عدم الحركة، فغاية
ما يلزم فيه إمكان اتصافها في الأزَل بالحركة فيما لا يزال، أي: يمكن في
الأزَل اتصافها بالحركة فيما لا يزال، والسكون ليس وجودياً حتى يلزم من
الاتصاف بالحركة نفي الوجود القديم الذي هو محال، فلا يتم الدليل على
حدوث العالم على هذا.

وأيضاً مما يتمُّ به الدليل على حدوث العالم عدم صحة انتقال الأعراض،
والحكم بعدم انتقالها بينه بشيئين:

- أحدهما: أن انتقالها يوجب قيامها بنفسها، وهو باطل إجماعاً.

- وَالْآخِرُ: أَنَّ الْإِنْتِقَالَ حَرَكَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِالْأَجْسَامِ؛ إِذْ هُوَ تَحَوُّلُ الْجِسْمِ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَعْرَاضِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ إِنْ انْتَقَلَ إِلَى مُنْفَصِلٍ عَنْ مَحَلِّهِ، وَأَمَّا فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ مُتَّصِلٍ إِلَى مُتَّصِلٍ فَلَا يَلْزَمُ الْقِيَامُ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ رُدَّ بِأَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالْأَجْسَامِ هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ، وَانْتِقَالُ الْعَرَضِ إِنَّمَا هُوَ اخْتِصَاصٌ بِمَحَلٍّ بَعْدَ اخْتِصَاصٍ بِآخَرٍ، فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ حَرَكَةً مَخْصُوصَةً بِالْجِسْمِ.

جَوَابًا شَافِيًا، وَلَكُمْ الْأَجْرُ، وَالسَّلَامُ مُعَادٌ عَلَيْكُمْ. ❁

الْجَوَابُ: إِنَّ حَاصِلَ السُّؤَالِ أَنَّ الدَّلِيلَ لَمْ يَتِمَّ عِنْدَكُمْ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

- أَحَدُهَا: اسْتِحَالَةُ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ تَعَالَى.

- ثَانِيهَا: اسْتِحَالَةُ قَدَمِ الْعَالَمِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَوَّلِ، أَيْ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ مِنْ

كَوْنِ السُّكُونِ عَدَمِيًّا.

- ثَالِثُهَا: عَدَمُ صِحَّةِ انْتِقَالِ الْأَعْرَاضِ بِنَفْسِهَا.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ جَازَ اتِّصَافُهُ تَعَالَى بِالْحَوَادِثِ لَجَازَ النُّقْصَانُ

عَلَيْهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِبَدَائِهِ الْعُقُولِ، مَعَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

وَوَجْهُ اللَّزُومِ أَنَّ ذَلِكَ الْحَادِثَ إِنْ كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ كَانَ الْخُلُوعُ عَنْهُ

مَعَ جَوَازِ الْإِتِّصَافِ بِهِ نُقْصَانًا بِالِاتِّفَاقِ، وَقَدْ خَلَا عَنْهُ قَبْلَ حَدُوثِهِ.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ امْتَنَعَ اتِّصَافُ الْوَاجِبِ بِهِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كَمَالًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْخُلُوعَ عَنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ يَكُونُ نَقْصًا، وَإِنَّمَا يَلْزِمُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَالَةَ الْخُلُوعِ مُتَّصِفًا بِكَمَالٍ آخَرَ يَكُونُ زَوَالُهُ شَرْطًا لِحُدُوثِ هَذَا الْكَمَالِ. قُلْنَا: الْكَمَالُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ قَدِيمًا فَزَوَالُهُ مُحَالٌ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ مِنْ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَذَا الْحَادِثِ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ فِيهِ مَا لَزِمَ فِي هَذَا الثَّانِي، وَيَتَسَلَّلُ.

انتهى ما وجدته بواسطة بخط الإمام العالم العلامة سيدي أحمد بن مبارك السجلهاسي ثم اللطفي، نفعنا الله بعلمه ورزقنا محبته آمين. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

